Distribution: Restricted
Original: English

EB 2001/74/R.22/Rev.2
البند 7(د)(i) من جدول الأعمال

23 April 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والسبعون

روما، 5-6 ديسمبر/كانون الأول 2001

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية السلفادور

من أجل

برنامج الإعمار والتحديث الريفي

Document # : 270280
Library: DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة		**iii**
الموازين والمقاييس		**iii**
خريطة منطقة البرنامج		**iv**
موجز القرض		**v**
موجز البرنامج		**vi**
الجزء الأول –	**الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق**	**1**
ألف –	الاقتصاد والقطاع الزراعي	1
باء –	الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة	3
جيم –	استراتيجية الصندوق فى تعاونه مع السلفادور	4
الجزء الثاني –	**البرنامج**	**5**
ألف –	منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة	5
باء –	أهداف البرنامج ونطاقه	7
جيم –	عناصر البرنامج	8
دال –	التكاليف والتمويل	10
هاء –	التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها	13
واو –	التنظيم والإدارة	13
زاي –	المبررات الاقتصادية	14
حاء –	المخاطر	15
طاء –	الأثر البيئي	15
ياء –	السمات الابتكارية	15
الجزء الثالث –	**الوثائق القانونية والسند القانوني**	**16**
الجزء الرابع –	**التوصية**	**16**
الملحق		
موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها		**17**

APPENDIXES الذيــول

الصفحة

1 I. COUNTRY DATA

الأول - البيانات القطرية

2 II. PREVIOUS IFAD LOANS TO EL SALVADOR

الثاني - قروض الصندوق السابقة للسلفادور

3 III. JUSTIFICATION AND RATIONALE FOR HIGHLY CONCESSIONAL TERMS

الثالث - المبرر والأساس المنطقي لمنح السلفادور شروطا تيسيرية للغاية

6 IV. LOGICAL FRAMEWORK

الرابع - الإطار المنطقي

11 V. ORGANIZATION AND MANAGEMENT

الخامس - التنظيم والإدارة

13 VI. MATRIX OF POVERTY DETERMINANTS AND REQUIRED PROGRAMME ACTIONS

السادس - مصفوفة محددات الفقر وأنشطة البرنامج اللازمة

معادلات العملة

وحدة العملة	=	كولون سلفادوري
1.00 دولار أمريكي	=	8.75 كولون سلفادوري
1.00 كولون سلفادوري	=	0.11 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

السنة المالية

لحكومة جمهورية السلفادور

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة البرنامج

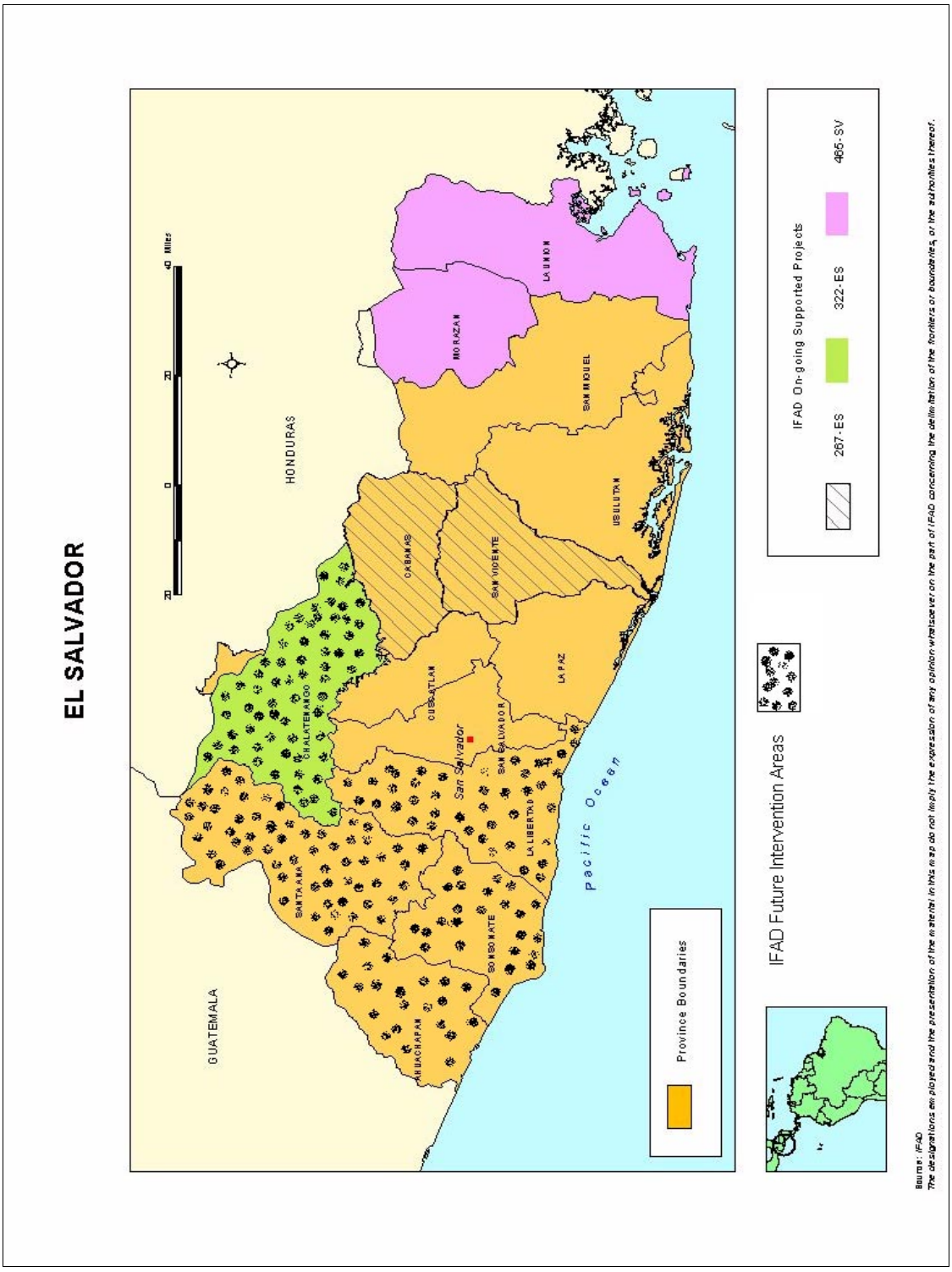

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية السلفادور

برنامج الإعمار والتحديث الريفي

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية السلفادور
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية
التكلفة الكلية للبرنامج:	30.5 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	15.65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 20.0 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة
الجهات المشتركة في التمويل:	ابتدأ البنك الدولي تصميم برنامج مع احتمال تمويل مشترك مع الصندوق. ولكن بسبب عدم توافق الجداول الزمنية، يجرى استطلاع إمكانات التمويل المتوازي بين حكومة السلفادور والبنك الدولي
مساهمة المقترض:	4.5 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين وجهات أخرى:	6.0 ملايين دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز البرنامج

من هم المستفيدون؟ إن حالة الفقر المدقع التي يعيش فيها معظم سكان الريف في السلفادور تجعل الحاجة ملحة إلى مواصلة **الصندوق** تركيز عنايته على أصحاب الحيازات الصغيرة، والمزارعين الذين بلا أرض، والنساء الريفيات، باعتبارهم المستهدفين لبرنامجه بالدرجة الأولى. إذ إن 1.1 مليون نسمة يعيشون في الريف، من بين سكان منطقة البرنامج البالغ عددهم نحو 1.8 مليون نسمة. وحسب ما دل عليه المسح المتعدد الأغراض للأسر، الذي أجرته الحكومة في عام 1996، كان يعيش في حالة الفقر 220 436 نسمة موزعون في 47 دائرة بلدية. ويقدر أن عدد الفقراء فاق بنسبة 10% ما كان عليه عام 1997، بسبب نكبات ظاهرة النينو عام 1997، وإعصار ميتش عام 1998، والزلزالين في بداية عام 2001. ففي أواخر عام 2001، كان نحو 72% من سكان ريف البلاد فقراء. أما المجموعة المستهدفة بالبرنامج فتضم نحو 000 233 نسمة، منهم 000 90 سيستفيدون من البرنامج إما مباشرة وإما بصورة غير مباشرة، فيما ينتفع مباشرة بأنشطة برنامج صندوق الإعمار والتحديث الريفي نحو 000 40 من الكبار والشباب.

لماذا هم فقراء؟ أدّت المظالم الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي عاناها فقراء الريف إلى حرب أهلية دامت 12 سنة (1980-1992)، وزادت فرص دخلهم وظروف معيشتهم سوءا على سوء. فقد أوجد النزاع تحديا هائلا تمثل في تلبية مطالب المقاتلين السابقين والاحتياجات الأساسية لأقسام كبيرة من السكان. يضاف إلى ذلك أن منوالا اقتصاديا مدني التوجه، مشجعا للاستثمارات في مجال التجميع لإعادة التصدير وفي قطاع الخدمات، وسّع فجوة الفقر بين المدن والريف. ثم إن الانحطاط المستمر للقطاع الزراعي وفقدانه القدرة على المنافسة حط من مستويات الدخل وقلل من فرص العمل لسكان الريف. فمن عام 1992 إلى 1997 ازدادت بنسبة 19% أجور سكان المدن، بينما انخفضت بنسبة 18% أجور سكان الريف. وأسباب فقر الأسر الريفية، ولا سيما التي ترأسها نساء، هي ما يلي: (i) الافتقار إلى موارد إنتاجية بما فيها الأرض؛ (ii) الافتقار إلى منظمات إنتاجية تجارية التوجه؛ (iii) الحاجة إلى محو الأمية وإلى المهارات التقنية أو مهارات الاضطلاع بمشاريع؛ (iv) قلة الوصول إلى الأسواق و/أو قلة فهم سير الأسواق؛ وأخيرا (v) نقص الاتساق في سياسات التنمية الريفية وخدمات الدعم التقني. وتفاقم الوضع على أثر ما نزل من دمار بسبب الإعصار ميتش والزلزالين العنيفين اللذين ضربا البلاد في أوائل عام 2001.

ماذا سيفعل البرنامج من أجلهم؟ يقدر أن يستفيد من مساعدة البرنامج التقنية الزراعية عدد من الناس لا يقل عن 400 21 شخص، منهم 400 8 امرأة. وسيقدم الدعم للسكان المستهدفين، في إطار عنصر الإعمار من البرنامج، لكي يتمكنوا من استرجاع وتحسين البنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية التي خرّبها الزلزالان. وسيحسّن هذا العنصر أيضا قدراتهم على القيام بأنشطة مدرّة للدخل، عن طريق تيسير وصولهم إلى الأسواق، وتوفير مساعدة تقنية واستثمارات مسترشدة بحركة العرض والطلب. وفي إطار عنصر التحديث الريفي، سيقوم النشاط الرئيسي على توفير المعلومات عن السوق والمعرفة بشؤونه، وإتاحة فرص تسويق ابتكارية/جديدة، وعمليات توقّع للأسعار، وعلى الأخص توفير دراسة للسوق الزراعية وغير الزراعية بشأن البضائع والسلع التي ينتجها المزارعون وأصحاب المشاريع الصغيرة. وستستفيد منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة، والتعاونيات، والمنظمات القاعدية، والمجتمعات المحلية الريفية، من مساعدة تقنية أو مالية. وسيتلقى 000 15 ألف شاب وشابة ممن لا أرض لهم تدريبا لاكتساب مهارات، وسيتلقى ما لا يقل عن 600 33 شخص دعما تقنيا وماليا من أجل إنشاء مشروعات ريفية وتجارية صغيرة. وسيتبع البرنامج نهج إنصاف بين

الـــرجل والمـــرأة، فيـــتوقع أن يسهم في تقليل أوجه الإجحاف بحق المرأة في المناطق الريفية. ومن شأن خطة التمويل الموازية التي يضطلع بتنفيذها البنك الدولي أن ترفد البرنامج بزخم يزيد فعاليته في الحد من الفقر.

كـــيف سيشارك المستفيدون في البرنامج؟ سيجري تنفيذ البرنامج في إطار تشاركي للغاية. فالمنظمات القاعدية ستشارك بنشـــاط فـــي تنفيذ البرنامج كما تشارك في عملية صنع القرار. وسيُشرك البرنامج المستفيدين أيضا في عمليات المراقبة والتقييم، من خلال آليات تدقيق اجتماعية ابتكارية.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية السلفادور
من أجل
برنامج الإعمار والتحديث الريفي

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية السلفادور بما قيمته 15.65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 20.0 مليون دولار أمريكي تقريبا)، بشروط تيسيرية للغاية[1]، وذلك للمعاونة في تمويل برنامج الإعمار والتحديث الريفي، ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[2]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تقع جمهورية السلفادور في برزخ أمريكا الوسطى، وتحدها هندوراس من الشمال والشرق، وغواتيمالا من الغرب، والمحيط الهادي من الجنوب. رصيدها من الأراضي الزراعية محدود، وليس فيها زراعة متطورة. كان العدد الكلي لسكانها 6.2 مليون نسمة في عام 1999. وبلغ معدل نمو السكان 1.5% خلال الفترة 1980-1998. ويعيش أكثر من 1.3 مليون من السلفادوريين في الولايات المتحدة بإقامة قانونية وغير قانونية. ويستوطن نحو 40% من السكان المناطق الريفية، وأكثر من نصف السكان أعمارهم دون العشرين.

2 - وأغرقت البلد في متاهة التدهور الاقتصادي حرب أهلية، اندلعت في الثمانينات، ودامت 12 سنة. ومنذ انتهاء الحرب في عام 1992، انتهجت عدة حكومات متعاقبة سياسات اقتصادية يسّرت تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية، وتخفيض معدلات التضخم، وتضييق دائرة الفقر، عن طريق عملية إصلاح هيكلي. إذ إن هذه السياسات في الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي هدفت إلى تحرير التجارة، وإصلاح القطاع العام تدريجيا، فأسفرت عن تقليل اختلالات الاقتصاد الكلي، وشجعت النمو الاقتصادي. فتنامى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3.2%، من 1990 إلى 1998. ولكن، منذ عام 1996 حتى تاريخه، بدا الاقتصاد ضعيفا أمام تقلبات الاقتصاد العالمي والكوارث الطبيعية. ففي عام 1997،

[1] أنظر في الذيل الثالث تفصيل مبررات منح القرض المقترح بشروط تيسيرية للغاية.

[2] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

سـببت ظاهـرة النينو خسائر كبيرة في المحاصيل، وفي عام 1998 دمّر الإعصار ميتش أنحاء من القطر. ويتوقع أن تظهر عواقب هاتين الكارثتين في غضون العقد الجاري.

3 - وفـي أوائل عام 2001 أوقع زلزالان في البلد خسائر تقدر بأكثر من 1.4 مليار دولار أمريكي، فزادا العبء على النمو الاقتصادي. إذ فارق الحياة 200 1 شخص، وجُرح أكثر من 500 6، وأصبح 1.5 مليون شخص بلا مأوى. فالخسـائر التـي سـببها الزلزالان تمثل 12% من الناتج المحلي الإجمالي للقطر في عام 2000، ما يعادل 43.5% من صـادراته أو 29.3% مـن وارداته في العام المذكور، في حين أن الخسائر المباشرة بلغت 42.3% من إجمالي تكوين رأسـمال القطـر. ويسـاوي مجمـوع مصروفات الإعمار 1.94 مليار دولار أمريكي (نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالـي)، ويُقـدر أن القطـر يحتاج إلى استثمارات جديدة تفوق 390 مليون دولار أمريكي خلال السنوات الخمس القادمـة. ويتوقع أن ينخفض إجمالي الناتج المحلي في عام 2001 بنسبة 0.9% عما قدر له قبل الزلزالين من نسبة نمو بحدود 3.5 في المائة.

4 - ويظـل القطـاع الزراعي هاما بتقدير العمالة والقيمة المضافة، على الرغم من كونه أقل إسهاما في إجمالي الـناتج المحلـي، والأقـل إنتاجيةَ يد عاملة بين كافة القطاعات الاقتصادية. إذ إن هذا القطاع يشغل 26% من القوى العاملـة، ويأتـي بنسبة 30% من مكاسب التصدير، ويلبي نحو 70% من الاحتياجات الغذائية المحلية، ويوفر مباشرة القـوت لأكـثر من 80% من الأسر الريفية. لكن أجور العمل الزراعي، على الرغم من ارتفاع معدل الأجور بالتقدير الحقيقي نحو 19%، انخفضت بنسبة 19% خلال الفترة 1991-1998، ما يجعل الزراعة النشاط الاقتصادي الأسوأ أجرا، ويزيد الفجوة اتساعا بين دخل سكان المدن ودخل سكان الريف. ويتمتع القطر ببنية زراعية إنتاجية عريقة، خصت فيها زراعـة الحـبوب الأساسية (الذرة الصفراء، الفاصوليا، الأرز، الذرة البيضاء) بنسبة 39% من الأراضي الزراعية، والمراعـي بنسـبة 37%، وزراعـة البُـنّ بنسبة 12%، ومزارع السكر بنسبة 4 في المائة. واشتد سوء حالة القطاع الزراعي بسبب انخفاض أسعار السكر والبن في العالم.

5 - وعقدت آثار الزلزالين الأخيرين حالة القطاع الزراعي تعقيدا خطيرا، فوق ما كانت تشكو من اضطراب. فقد قدرت بـ145.5 مليون دولار أمريكي الأضرار التي أنزلاها بالبنية الأساسية الريفية والزراعية، بما فيها الطرق الريفية والفرعـية، والمسـاكن، والبنية الأساسية للري، والمصانع. وتمثل بنية السوق الحرة في السلفادور خطرا على القطاع الزراعـي وفرصة له معا. فمن جهة يلزم تحديث الزراعة والاستعاضة عن المحاصيل التقليدية بغيرها، توخيا لتحسين طاقة القطاع على المنافسة. ومن جهة أخرى، سيكون من شأن تنويع الزراعة وتوجيهها وفقا لمتطلبات السوق أن يوفر فرص عمالة وأنشطة مدرة للدخل، في الصفقات التجارية كما في الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة.

6 - يعـد سكان السلفادور الريفيون من أفقر فقراء منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. إلا أنه ابتداء من عام 1991 انتشـرت الأنشـطة المرتبطة بالتجميع لإعادة التصدير وبالتجارة، فأسفرت عن تخفيض مستويات الفقر في كل القطر، لكـنها أدت أيضـا إلى توسع فجوة الفقر بين سكان المناطق الحضرية وسكان المناطق الريفية. فمن 1991 إلى 1998 تحقـق تخفيض الفقر الحضري بنسبة 14.7%، بينما خفض الفقر الريفي بنسبة 4.0% فقط. وتكرر المنوال بصدد الحد مـن الفقر المطلق، إذ إنه انخفض في المناطق الحضرية بنسبة 10.1%، بينما انخفض في المناطق الريفية بنسبة 3.6% فقـط. وفي حين كان 62.7% من سكان الريف فقراء في عام 1997، أسفر تراكم الأضرار التي أنزلها الإعصار ميتش

وظاهرة النينو والزلزالان الأخيران عن ازدياد الفقر الريفي بنسبة 10 إلى 12 في المائة. وفي أواخر عام 2001، قدر أن نسبة الذين يعيشون في الفقر بين سكان الريف تتراوح بين 72 و77 في المائة.

7 - وللفقر في السلفادور جذور تاريخية، متصلة بالمظالم التي صارت وقودا لنزاع الثمانينات. وعلى مدى العقد الأخير، فشل المنوال الاقتصادي الحضري التوجه في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها سكان الريف، وإن حقق نجاحا في تحسين ظروف المعيشة لفقراء المناطق الحضرية. وذلك لأن فقراء الريف مرتهَنٌ بالزراعة قسم كبير من دخلهم، منتجين كانوا أم أيد عاملة. ومن ثم فإن أوجه القصور في القطاع الزراعي وانخفاض إنتاجيته طيلة العقد الأخير قللت فرص هؤلاء الفقراء لتحسين ظروف معيشتهم.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

8 - منذ عام 1985 حتى اليوم اعتمدت ونفذت خمسة من مشاريع **الصندوق**[3]، بلغ مجموع تكاليفها 58.0 مليون دولار أمريكي. وقد تم ذلك في ثلاثة أسيقة اجتماعية وسياسية مختلفة جدا وهي: ظروف الحرب الأهلية، وظروف إحلال السلام، وأخيرا ظروف الإعمار. فشارك الصندوق بهمة في التنمية الريفية للقطر، وفي جهود التخفيف من وطأة الفقر، مساندا الحكومة في إعادة بناء القطاعات الأكثر تضررا بسبب الحرب. ويُعزى نجاح عمليات **الصندوق** الجارية في السلفادور إلى أمرين معا وهما: تدخله في الوقت المناسب لضمان المشاركة الأهلية، وقدرته على تكييف استراتيجياته وفقا للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي حصلت في القطر على مدى العقد الأخير. والدرس المستفاد على وجه التعميم هو أن استدامة الأثر تستلزم أن تتصف المشروعات والبرامج بالمرونة لكي تتكيف مع الظروف المتغيرة.

9 - والدروس المستفادة على وجه التخصيص هي: (i) أن النجاح في إعادة بناء المجتمعات المحلية التي مزّقتها الحرب مرتبط مباشرة باستعداد والتزام الجهات الفاعلة المحلية بالتعاون في مجال التنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر؛ (ii) أنه يلزم إقامة توازن في تصميم البرنامج بين الاستثمارات الإنتاجية والاستثمارات في المجال الاجتماعي أو المجتمع المحلي؛ (iii) أن نهجا متكاملا في أداء المساعدة التقنية من جانب القطاع الخاص، أداء مصحوبا بتوفير التعليم والتدريب، وترويج التقنيات الإنتاجية، والتزويد بوسائل التسويق، والعمل بتقنيات إدارة المشروعات الفردية الصغيرة، أن هذا النهج ثبت نجاحه في الوفاء باحتياجات المستفيدين؛ (iv) أن المشروعات الريفية الفردية الصغيرة لا تكون مجدية إلا في حال توفر المساندة من جانب موردي خدمات ذوي خبرة عالية لمجموعات من المستفيدين صغيرة وقائمة على المهارات؛ (v) أنه لا يمكن أن ينجح تنفيذ البرامج الائتمانية إلا إذا سبقه تدريب المستفيدين ورافقته مساندتهم حتى يجيدوا تطبيق التقنيات الابتكارية في إنتاج المحاصيل؛ (vi) أن سياق ما بعد فض النزاع أتاح فرصا عرفت فيها وبرزت قدرة نساء الريف على الإنتاج والتنظيم والصمود. وثبت أن النهج الشامل الذي اعتمده الصندوق في معالجة قضايا التكافؤ بين الجنسين هو استراتيجية موفقة للنهوض بمشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في أنشطة التنمية الريفية.

[3] أنظر الذيل الثاني للاطّلاع على مزيد من المعلومات.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع السلفادور

10 - خلال فترة ما بعد فض النزاع في السلفادور، انصبت مشاريع الصندوق السابقة على إعادة بناء القطاعات التي تضررت من الحرب. أما اليوم، في سياق سياسي أوفر ديمقراطية، فإن الصندوق يصب جهوده في نهج برنامجي شامل للقطر، يهدف إلى تخفيف الفقر الريفي وتنمية الزراعة. ففي حين تستدعي جهود الإعمار بعد الزلزالين استثمارا قصير الأجل، تقتضي استراتيجية الصندوق لاستئصال الفقر وتنمية الريف التزاما طويل الأجل. وسيوجه الصندوق عناية خاصة لبناء المؤسسات، توخيا لتعزيز قدرة الحكومة على تنفيذ برنامج مستدام وفعال للتحديث الريفي. وبما أن نساء الريف من أفقر الفقراء في البلد، فسيبذل الصندوق جهودا منتظمة متواصلة في سبيل توطيد المكاسب التي أحرزتها مشروعاته المتعلقة بالإنصاف بين الجنسين وبتخفيف وطأة الفقر، وفي سبيل المضي قدما بهذه المكاسب.

11 - **سياسة السلفادور في استئصال الفقر** – تهدف الخطة الوطنية التي وضعتها الحكومة إلى تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متكاملة، تشرك كافة الفئات السكانية في عمليات اتخاذ القرارات وفي فوائد التنمية. وهي تضع على درجة عالية من الأولوية معالجة أسباب الفقر الكامنة. وتقوم الاستراتيجية على توجيه البرامج نحو المناطق والمجتمعات المحلية التي يبلغ فيها الفقر الريفي أشد حالاته، ونحو تحسين المشاركة من جانب منظمات صغار المنتجين في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي. وتتشاطر عدة مؤسسات عامة المسؤوليات عن تخفيف وطأة الفقر والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذه المؤسسات العامة هي: وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، ووزارة الاقتصاد، وصندوق الاستثمارات الاجتماعية للتنمية المحلية، والمجلس الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمعهد السلفادوري للإعداد المهني. إلا أن نقص التنسيق الإجمالي وآليات التخطيط المشترك أسفر عن بذل الجهود سدى وعن ازدواجيتها في بعض الحالات.

12 - **أنشطة الجهات المانحة الرئيسية الأخرى في استئصال الفقر** – يساند صندوق النقد الدولي القطر ماليا على تنفيذ جدول أعماله المتعلق بالتكيف الهيكلي وتحويل العملة إلى دولارات أمريكية بموجب اتفاقية رديفة. وللبنك الدولي حافظة نشطة لعشرة مشاريع يفوق مجموع تكاليفها 200.0 مليون دولار أمريكي، بما فيها الاستثمارات في المجالات التالية: التعليم الأساسي والثانوي، وصحة سكان الريف، وإمداد الريف بالكهرباء. وتشتمل حافظة بنك التنمية للدول الأمريكية على 34 برنامجا جاريا، تفوق تكلفتها 500.0 مليون دولار أمريكي، وتنصب على التعليم، والصحة، والطرق، والمرافق العامة، والإسكان. وعلى أثر الزلزالين، وافق بنك التنمية للدول الأمريكية على تقديم منحة قدرها 25.0 مليون دولار أمريكي، من أجل بناء مساكن مؤقتة، والإصلاحات العاجلة في الطرق، وإنشاء شبكة إنذار مبكِّر في مناطق التلال المتضررة من الزلزال.

13 - **الأساس المنطقي للبرنامج** – يهدف البرنامج من باب الأولوية إلى تقديم المساندة للحكومة، من خلال المشاركة في تمويل إعادة بناء البنية الأساسية الاجتماعية والريفية الإنتاجية التي تضررت من الزلزالين. وفي إطار عنصر من عناصر البرنامج يهدف إلى إعادة بناء مسترشدة بحركة العرض والطلب لصالح المجتمع المحلي، ستقدم الموارد المالية اللازمة لإعادة بناء أو إصلاح البنية الأساسية المتضررة في المجتمعات المحلية المعزولة، داخل المحافظات التي أنزل بها الزلزالان أشد ضربة. وفي الوقت نفسه، لن يُهمل البرنامج النهوض بالتنمية الاجتماعية

والاقتصـــادية للمحافظات الأخرى المتضررة بدرجة أقل. وسيؤدي تضافر أنشطة الإعمار والتحديث الريفي إلى نشوء مناطق مترابطة اقتصاديا، ما يسمى بالممرات، تشمل محافظات متضررة وغير متضررة. وسيوضع جدول زمني مرن لأعمال الإعمار.

14 - وســيجري تنفــيذ الــبرنامج فـــي إطار تشاركي جدا، تضطلع فيه المنظمات القاعدية بالمسؤولية عن اللجان التوجيهـــية المحلـــية وعن عمليات المراقبة والتقييم. وسيختار مورّدو الخدمات من القطاع العام والخاص على أساس تنافســـي، ثم تُبرم معهم عقود بشأن كل الخدمات التي يتطلبها البرنامج. وسيشكل الإنصاف بين الجنسين والعناية بالبيئة جزئين ظاهرين من هذه الترتيبات التعاقدية.

الجزء الثاني- البرنامج

ألف - منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

15 - تغطي مساحة البرنامج قرابة 500 6 كم^2 أو 25٪ من أراضي القطر، وتستوعب 28٪ من سكان الريف. وهي تشـــمل خمـــس محافظـــات (أهوانتشـــابان، تشالاتينانغو، لا ليبرتاد، سانتا آنا، سونسوناتي) واقعة في المناطق الغربية والوسطى من السلفادور. ومحافظات سانتا آنا وسونسوناتي و لا ليبرتاد هي التي وقعت فيها أشد ضربات الزلزالين، إذ أصـــيبت بخســـائر كبـــيرة فـــي الأرواح، والمساكن، والطرق السريعة، والطرق الريفية، والبنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية.

16 - وتوفـــر الزراعة المعاش للعمال الذين لا أرض لهم، ولمستأجري الأرض، والمزارعين، وأصحاب الحيازات الصـــغيرة، ويشتمل النشاط الزراعي على تربية الحيوانات، وزراعة المحاصيل، وزراعة البن، والبَسْتَنَة. وفي المنطقة تقـــدم مـــنظمات صغار المنتجين خدمات إلى أعضائها، في مجال تسويق المعروضات والمنتجات الزراعية على نطاق ضـــيق. وصـــحيح أن هـــذه المنظمات ضعيفة ماليا، ومحدودة قدرتها على القيام بتصريف الشؤون الإدارية وبرنامج المســـاندة، لكـــن حماس قادتها وأعضائها يجعلها خيارات قابلة للاستمرار من أجل زيادة الإنتاجية، إذا توفر لها الدعم التقني والمالي الوافي. وتَشغَل زراعة المحاصيل التقليدية، التجارية منها (الأرُزّ، قصب السكر، البن) والمعيشية (الذرة الصفراء، الذرة البيضاء، الفاصوليا) أكثر من 90% من المساحة المزروعة، بينما تشغل زراعة الأشجار غير التقليدية (جوز الهند، تفاح الأكاجو، الأناناس، الليمون) والخضروات أقل من 5% من مجمل المساحة المزروعة.

17 - حســـب المعلومـــات المســـتمدة مـــن المجلس الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يوجد في المحافظات المســـتهدفة 000 170 برنامج صغير، نصفها موزع في المناطق الريفية. وأكثر من 55% من هذه المشروعات متاجر تجـــزئة صغيرة، وما بين 20 و26% صناعات صغيرة، بما فيها صناعة الملبوسات (24%)، والمخابز (23%)، وإعداد الأطعمـــة (17%). وبمـــا فيها أيضا المصانع الصغيرة التحويلية للخشب والفلين والقش ومصانع المفروشات الحرفية. وصـــنف المجلـــس الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر من 95% من الصناعات الصغيرة في منطقة البرنامج بوصـــفها مشـــاريع معيشـــية أي أنشطة اقتصادية صغيرة تدر من الدخل ما يكفي لصون مالكيها من السقوط في الفقر

المدقع. ويوفر قطاع الصناعات الصغيرة فرص عمالة ثابتة (لا موسمية) لـ700 35 مالك/شريك، و030 5 عاملا مأجورا، و230 متدربا مأجورا، و000 7 عضو أسرة غير مأجور.

18 - ويتسم تسويق المنتجات الزراعية وغير الزراعية في منطقة البرنامج بعدم الانتظام في العرض، والافتقار إلى تصنيف المنتجات وتوضيبها وضبط جودتها. ويضطلع الوسطاء وصغار التجار وسائقو الشاحنات بمعظم عمليات الشراء على المستوى المحلي، بسبب قلة منظمات التسويق (أو منظمات المنتجين). وتمثل مداخل المزارع والمعارض المحلية الصغيرة نقاط البيع الأكثر شيوعا لتصريف الإنتاج من الحبوب الأساسية، والأرزّ، والحليب، والعجول المعلوفة، والأجبان. ولا تكون أسواق البيع بالجملة ومتاجر التجزئة (الكبيرة والصغيرة) في سان سلفادور هي نقاط البيع النهائية إلا في حالة منتجي محاصيل البستنة المنظمين وهم قلائل. وهكذا يحصل أصحاب الحيازات الصغيرة على أدنى الأرباح في سلسلة التسويق، بسبب التكاليف الباهظة المترتبة على الصفقات، وصغر حجم هذه الصفقات، والنقص في البنية الأساسية اللازمة لتصنيف المنتجات، وتوضيبها، وتخزينها.

19 - سيكون عدد المستفيدين مباشرة من البرنامج 000 40 شخص منهم الكبار (فوق الـ21 عاما) البالغ عددهم 000 25 ومنهم الشباب (بين الـ14 والـ21 عاما) ويبلغ عددهم 000 15 شاب وشابة. سيحصل المستفيدون على أموال الإعمار والتحديث الريفي مباشرة، عن طريق مساندة الإنتاج الصغير للمحاصيل أو للثروة الحيوانية، ومساندة الأنشطة الاقتصادية الصغيرة النطاق، والمشروعات الصغيرة، والتدريب على اكتساب المهارات. وسيستفيد بصورة غير مباشرة من البرنامج عدد من الناس يقدر بـ000 50 شخص من خلال انتفاعهم بما يتم إصلاحه وصيانته من طرق ريفية فرعية، وجسور، ومدارس، ومواقع رعاية صحية. وسينتفع البعض بصورة غير مباشرة بخدمات دعم الإنتاج و/أو البنية الأساسية الريفية الإنتاجية في المجتمعات المحلية.

20 - **التمايز بين الجنسين** – على الرغم من اعتماد الحكومة سياسات إنصاف بين الجنسين، وسنها عدة قوانين هدفت بها إلى تحسين الوضع القانوني للمرأة السلفادورية، لا يزال غالبا في المناطق الريفية الكثير من عدم المساواة في الانتفاع بالتعليم والخدمات الأساسية والإنتاجية. ويتعاون المعهد السلفادوري للنهوض بالمرأة مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية على تحسين التشريع الحالي بغية تسهيل السبيل أمام نساء الريف للحصول على أراضٍ وخدمات مالية وإنتاجية. ويتعاون المعهد مع الحكومة أيضا من أجل تعديل قواعد البيانات الإحصائية الحالية، لأنها لا تحتوي بعد بيانات وافية عن عمل النساء وإسهامهن الاقتصادي في القطاع الزراعي. وفي المناطق الريفية يصيب الفقر الأسر التي تعولها نساء من أوجه مختلفة عن أوجه إصابته الأسر التي يعولها رجال. ومن ثَمّ يلزم اعتماد استراتيجيات خاصة بالإنصاف بين الجنسين تمكّن كل أسرة من التغلب على العقبات التي تواجهها.

باء – أهداف البرنامج ونطاقه

21 - استخدم في تصميم البرنامج تحليل مصفوفي[4] لمحدّدات الفقر ومسائل التنمية الريفية التي تمس السكان المستهدفين ومنطقة البرنامج. فتبين أن محددات الفقر التي تمس المشتغلين في الزراعة ولا أرض لهم ومعهم شبيبة

[4] أنظر الذيل السادس – مصفوفة محدّدات الفقر وأنشطة البرنامج اللازمة.

الريف هي: انخفاض مستويات رأس المال الاجتماعي والبشري، وانخفاض القدرة على توليد الدخل، والدمار الذي خلفه الزلزالان. ونظرا للقيود القائمة بحكم الحدود الزراعية للقطر، فإن الدرب الأجدى سلوكه للتنمية الاقتصادية بخصوص من لا أرض لهم من شبان وشابات الريف هو تدريبهم على اكتساب المهارات المؤدي إلى اندماجهم في القوى العاملة. ولـذا فإن البرنامج سيسعى لتحقيق هدفين وهما: (i) توفير عمالة ثابتة خارج إطار الزراعة لشبيبة الريف؛ (ii) تخفيف الضـغط السـكاني والبيئي عن الأراضي الزراعية الشحيحة التي يمتلكها القطر. فالعاملون الذين بلا أرض سيشجعون علـى إنشـاء مشـروعات ريفية وأنشطة متوجهة نحو السوق ومتوخية للربح. وأما محددات الفقر التي تمس أصحاب الحـيازات الصغيرة فهي: انخفاض مستوى أصول الإنتاج، وانخفاض الإنتاجية، وانحطاط الموارد الطبيعية، ومخلفات الزلزاليـن. فبخصـوص هذه المجموعات سيعنى البرنامج بمعالجة القيود التي تعوق أصحاب الحيازات الصغيرة، عن طريق تقديم الدعم من أجل إحراز إنتاج محصولي وحيواني موجه نحو السوق وتوليد الدخل.

22 - فتوخيا لرفع مستويات دخل المستفيدين على نحو مستدام، *سيسترشد البرنامج بحركة العرض والطلب ويعتمد توجها تنظيميا وتسويقيا وإداريا*. سيجري تقييما لقدرة جميع الأنشطة الإنتاجية (الزراعية وغير الزراعية) على المنافسة في ميدان السوق، على سبيل تحقيق انتقال من منوال الإنتاج المعيشي إلى منوال الإنتاج الموجه نحو توليد الدخل وتلبية طلب السوق. وسيكون مرفق البرنامج المركزي لمساندة التسويق محور أنشطته الإنتاجية. وستقوم منظمات المزارعين وأصـحاب المشـاريع الصغيرة، قبل تلقي أي دعم مالي أو تقني، مستعينة بمحللي السوق التابعين للبرنامج وفي سياق عملـية تبادلية للتعلم بالعمل، بإجراء تقييم قدرة منتجات مختارة على المنافسة في ميدان السوق. وتوخيا لخفض تكاليف الصفقات والنهوض بإدارة أجدى للعمليات الإنتاجية والتسويقية، سيعمل البرنامج على تشجيع وتعزيز منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الاقتصادية الصغيرة. فالمجموعات المنظمة ستحصل من البرنامج على خدمات دعم وأموال استثمار.

23 - يتمـثل الهـدف الإجمالي للبرنامج في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الريفية في محافظات السـلفادور الغربـية والوسـطى. ويقـوم الهـدف العام للبرنامج على تحقيق اندماج المجموعة المستهدفة في السياق الاقتصـادي الإقليمي والوطني اندماجا فعليا مستداما منصفا بين الجنسين، من خلال تحسين فرصهم: للانتفاع بالأنشطة الاقتصـادية، والحصـول علـى الموارد التقنية والمالية، والوصول إلى أسواق العمل المحلية والوطنية. أما الأهداف الجزئـية فهـي: (i) تعزيـز روابـط المجموعة المستهدفة بالسوق وفرصها لإحراز دخل، عن طريق تحسين إنتاجية المـزارع والمشروعات الصغيرة؛ (ii) تحسين فرص اندماج ذوي المهارات من شبيبة الريف في أسواق العمل الريفية والحضـرية؛ (iii) تعزيـز رأس المال البشري والاجتماعي بتدعيم ذوات التوجه الاقتصادي من منظمات المزارعين وأصـحاب المشـروعات الصـغيرة؛ (iv) ترويج نهج منصف بين الجنسين يضمن لنساء الريف فرصا مكافئة لفرص الرجال، وكامل المشاركة في أنشطة البرنامج؛ (v) تعزيز وتحسين الإطار المؤسسي الحكومي للتخفيف من وطأة الفقر والنهوض بالتنمية الزراعية والريفية.

جيم - عناصر البرنامج

24 - يتألف البرنامج المقترح من أربعة عناصر هي: (i) إعادة البناء؛ (ii) التحديث الريفي؛ (iii) التعزيز المؤسسي لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية؛ (iv) تنسيق البرنامج.

25 - **إعـادة البـناء** – يقوم الهدف العام لعنصر الإعمار على مساندة جهود السكان المستفيدين لإصلاح وتحسين البنـية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية. وسيُنفَّذ إصلاح البنية الأساسية المتضررة و/أو إنشاء بنية أساسية جديدة كجزء مـن المشـاريع الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي ومستوى الدوائر البلدية. وسيشارك في تمويل الأنشطة صـندوق الاسـتثمارات الاجتماعـية للتنمـية المحلية وغيره من مشروعات الحكومة المركزية و/أو موارد البلديات. وسـيعطي البرنامج أولوية لإعمار البنية الأساسية في المناطق الريفية، مثل مرافق التعليم والرعاية الصحية، وشبكات المـاء، والكهرباء، والمجارير. ويحتمل أن تشتمل الاستثمارات على إصلاح/بناء شبكات الري الصغيرة والمستودعات ومرافق التسويق الريفية، وعلى إعمار و/أو تحسين الطرق الموجودة، وعلى صيانة الطرق، وإنشاء جسور صغيرة.

26 - ستشـارك بهمة في تحديد واختيار أنشطة الإعمار المنظمات المحلية التي تفي بمعايير الاختيار (ولا سيما أن يكـون علـى الأقـل 75% من أعضائها يكسبون دخلا بمستوى خط الفقر أو تحته) – بما فيها المنظمات الاقتصادية الرسـمية وغـير الرسمية، كالتعاونيات ورابطات المنتجين ورابطات الري، وبما فيها الرابطات الاجتماعية كرابطات تنمية المجتمع المحلي وجماعات أصحاب المصالح. وسيقدم البرنامج، عند الاقتضاء، استثمارات أولية لتنفيذ مقترحات مختارة، بغية تمكين المنظمات من الوفاء بالشروط التقنية المحددة في التنظيمات البلدية والبيئية والحصول على رُخص بـناء. ولذا فهو سيقيِّم الطلبات، ومدى تأثيرها الاجتماعي و/أو الاقتصادي على المجتمع المحلي، وتوافقها مع توصيات الهيئات المحلية أو البلدية و/أو مع خطط التنمية/صون البيئة، ومستوى المشاركة في التمويل من جانب المستفيدين و/أو البلديات، ومدى التزام المجتمع المحلي بتوفير الصيانة الملائمة للمنشأة المقترح الاستثمار فيها.

27 - **التحديث الريفي** – يقوم الهدف العام لعنصر التحديث الريفي على تعزيز قدرات السكان المستهدَفين على توليد الدخل، عن طريق إمدادهم بمساعدة تقنية ومالية استثمارية، مسترشدة بحركة العرض والطلب. وسيتمثل نشاط رئيسي بيـن أنشـطة هـذا العنصـر في تنمية التسويق وفهم شؤون السوق. وفي إطار خطة متعاقَد عليها من الباطن، سيقدم الـبرنامج بصـورة منتظمة معلومات وإيضاحات تسويقية بشأن فرص التسويق الابتكارية أو الجديدة، وتوقعات بشأن الأسعار، وفوق كل شيء، سيقدم تحليلا للسوق فيما يتعلق بالبضائع والسلع التي ينتجها المزارعون وأصحاب المشاريع الصغيرة.

28 - وفي إطار خطة مسترشدة بحركة العرض والطلب، ستقدم منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة، والتعاونيات، وجماعـات أصـحاب المصـالح، والـرابطات، طلبات لتلقي مساعدات تقنية أو مالية. وإذا استوفت المنظمات معايير الاختـيار (ولا سيما أن يكون على الأقل 75% من أعضائها يكسبون دخلا بمستوى خط الفقر أو تحته)، يجرى تحليل وتقيـيم لمقترحاتها من حيث قابلية التسويق ومدى الإرباحية. فإذا وفى المقترح بمعايير جدوى التسويق، وتوليد الدخل، والابتكار الإنتاجي/التسويقي، وإيجاد فرص العمل، والتمويل الداخلي/الخارجي، حصلت المنظمة على الدعم المالي من أجل التدريب، وتعزيز القدرة التنظيمية، والمساعدة التقنية، و/أو على موارد للاستثمار الإنتاجي.

29 - وسيقدم البرنامج الدعم لمنظمات تناضجة' مقترحاتها مقبولة مصرفيا من أجل حصولها على الخدمات المالية الموجودة. وسيجري البرنامج في سنته الثانية دراسة يحدد فيها أنسب المؤسسات والأدوات المالية الممكن أن تنتفع بها المنظمات المحلية. وتيسيرا لاتخاذ قرارات تسويقية، سيقدم البرنامج معلومات عن الأسواق المحلية والوطنية وأسواق أمريكا الوسطى. وسيطور ويعزز ما يوجد من قدرات في مجال الصناعة الغذائية، توخيا لتوفير ما يناسب من العمليات التحويلية المتكيفة وفقا لحجم المجموعة السكانية المستهدفة وقدرتها الاستثمارية. أما الجماعات الضعيفة مبادراتها الإنتاجية فستخضع لعملية تدريب/دعم لكي تعيد صياغة مقترحاتها أو تتلقى تدريبا تكتسب فيه مهارات تمكنها من دخول أسواق العمل المحلية والوطنية.

30 - **التعزيز المؤسسي لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية** – وفقا لاستراتيجية الصندوق المتعلقة بالسلفادور والمحددة في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، سيساند البرنامج وزارة الزراعة والثروة الحيوانية في تصميم نهج برنامجي على نطاق القطر للتخفيف من وطأة الفقر والنهوض بتنمية الريف. فالهدف العام لعنصر التعزيز المؤسسي هو إذا مساعدة هذه الوزارة في تصميم وتحقيق إطار مؤسسي، يكون من شأنه تعزيز منظمات المجتمع المحلي، وتشجيع أصحاب الحيازات الصغيرة وأصحاب المشاريع الريفية الصغيرة على تكوين جبهة منافسة باعتمادهم نهجا تجاريا في الإنتاج. سيوفر بصورة منهجية التدريب والمساعدة للمنظمات الاقتصادية الريفية، لكي تشتغل وفقا لمنظور تسويق وإدارة، فتكون المرشدة إلى إنتاج ابتكاري لسلع وبضائع زراعية وغير زراعية. وهكذا فإن مشكلة الفقر الريفي ستعالج في إطار البرنامج المقترح باعتماد نهج لتوليد الدخل على نحو مستدام. وسيوفر هذا العنصر موارد للتحليل المؤسسي، ويضطلع، بالتعاون مع جهات مانحة أخرى كالبنك الدولي وبنك التنمية للدول الأمريكية، بتصميم وتنفيذ إطار مؤسسي مقتدر على التنسيق الفعال مع المشاريع الحكومية الجارية للتنمية والاستثمار في الريف والزراعة.

31 - **تنسيق البرنامج** – سيقوم الدور الرئيسي لعنصر تنسيق البرنامج على ضمان أن تكون أنشطة البرنامج تلبية مجدية لطلبات المستفيدين، وذلك ضمن إطار تنفيذي تشاركي للغاية. وسيكون موظفو تنسيق البرنامج مسؤولين عن الإدارة اليومية، وسيضطلعون أيضا بدور في عملية التعزيز المؤسسي لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية. وسيتم التعاقد من الباطن، بشأن كافة الخدمات المتعلقة بالترويج والتدريب والدعم للزراعة وللمشاريع الصغيرة، مع المؤسسات المتصفة بالكفاءة من القطاع الخاص أو من القطاع الحكومي، عن طريق مناقصات تنافسية. وسيكون المعهد السلفادوري للإعداد المهني مسؤولا عن تدريب المستفيدين على المهارات، ويتولى المجلس الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المسؤولية عن تحسين التجارة الصغيرة والمشروعات الصغيرة في الريف. وسيجري شغل جميع وظائف العاملين التقنيين وعاملي الدعم عن طريق عملية اختيار تنافسية. وستشغل النساء 30% على الأقل من مجموع وظائف البرنامج المهنية.

دال – التكاليف والتمويل

32 - يقدر إجمالي تكاليف البرنامج، بما فيها الطوارئ المادية وتقلبات الأسعار، بـ30.5 مليون دولار أمريكي. ويتضمن الجدول 1 مجمل هذه التكاليف. وقد احتُسِب في خطة تمويل البرنامج المقترح، المعروضة في الجدول 2،

قـرضٌ مـن الصندوق بقيمة 20.0 مليون دولار أمريكي (نحو 65% من مجموع تكاليف البرنامج). وستساهم الحكومة بمـبلغ 4.5 مليـون دولار أمريكي (15%)؛ وسيساهـم المستفيدون ومعهم مؤسستان[5] بمبلغ 6.0 ملايين دولار أمريكي (20%) نقدا أو عينا. وسيكون مجموع التكاليف لعنصر الإعمار، بما فيها الطوارئ المادية وتقلبات الأسعار، مبلغ 4.7 مليـون دولار أمريكي (15%)؛ ولعنصر التحديث الريفي، مبلغ 20.8 مليون دولار أمريكي (68%)؛ ولعنصر التعزيز المؤسسـي لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية، مبلغ 0.5 مليون دولار أمريكي (2%)؛ ولعنصر تنسيق البرنامج، مبلغ 4.4 مليون دولار أمريكي (15%) بما فيه تكاليف المراقبة والتقييم. وتقدر فترة التنفيذ بست سنوات.

الجدول 1: مجمل تكاليف البرنامج[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
إعادة البناء	3 274	1 381	4 655	30	16
التحديث الريفي	17 084	2 802	19 885	14	68
التعزيز المؤسسي لتنسيق وزارة الزراعة والثروة الحيوانية	400	100	500	20	2
تنسيق البرنامج	3 511	523	4 034	13	14
مجموع التكاليف الأساسية	**24 269**	**4 806**	**29 075**	**17**	**100**
الطوارئ المادية	246	36	282	13	1
الطوارئ السعرية	989	155	1143	14	4
التكاليف الكلية للبرنامج	**25 504**	**4 997**	**30 500**	**16**	**105**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

5 عهـد المعهد السلفادوري للتأهيل المهني بمساهمة مقابلة قيمتها 4.4 مليون دولار أمريكي، لمساندة التدريب على المهارات، وتعهد المجلـس الوطنـي للمشـاريع الصـغيرة والمتوسطة بتقديم مبلغ 0.9 مليون دولار أمريكي لتعزيز التجارة الصغيرة والمشروعات الصغيرة في الريف. وسيساهم المستفيدون بمبلغ 0.6 مليون دولار أمريكي.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	المستفيدون ومؤسسات								نقد	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	الصندوق		أخرى[ب]		الحكومة		المجموع				
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
الإعمار											
صندوق استثمارات إعادة الإعمار	2 291	49	212	4.5	2 166	46	4 669	15	1 384	3 263	22
التحديث الريفي											
1 - المسح الخاص بالترويج والطلب[جـ]	1 434	88	-	-	195	12	1 630	5	313	1 121	195
2 - التدريب على المهارات	2 465	36	4 439	64	-	-	6 903	23	690	6 213	-
3 - خدمات مساندة الزراعة[د]	4 680	87	-	-	699	13	5 379	18	1 076	3 604	699
4 - خدمات مساندة المشاريع الصغيرة	3 697	80	949	20	0	-	4 647	15	465	4 182	-
5 - الاستثمارات	1 150	50	400	17	750	33	2 300	8	400	1 900	-
المجموع الفرعي	**13 426**	**64**	**5 788**	**28**	**1 645**	**8**	**20 859**	**68**	**2 944**	**17 021**	**895**
التعزيز المؤسسي لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية											
1 - مساندة البناء المؤسسي لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية	469	87	-	-	70	13	539	2	108	361	70
تنسيق البرنامج											
1 - وحدة تنسيق البرنامج	2 887	86	-	-	464	14	3 351	11	420	2 736	195
2 - المراقبة والتقييم	584	86	-	-	92	14	676	2	99	526	50
3 - وحدة التمايز بين الجنسين الصندوق – وزارة الزراعة والثروة الحيوانية – المعهد السلفادوري للنهوض بالمرأة	344	84	-	-	64	16	407	1	42	349	16
المجموع الفرعي	**3 814**	**86**	**-**	**-**	**620**	**14**	**4 434**	**15**	**561**	**3 611**	**261**
إجمالي تكاليف البرنامج	**20 000**	**65**	**6 000**	**20**	**4 500**	**15**	**30 500**	**100**	**4 997**	**24 256**	**1 248**

(أ) ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

(ب) ويتضمن ذلك مساهمة المستفيدين بما يقدر بـ0.6 مليون دولار أمريكي في صندوق الاستثمار للإعمار والتحديث الريفي ومساهمة المعهد السلفادوري للتأهيل المهني بحدود 4.4 مليون دولار أمريكي، ومساهمة المجلس الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بحدود 0.9 مليون دولار أمريكي، بموجب اتفاقيات مؤسسية.

(جـ) بما في ذلك تكاليف التدريب على قضايا الإنصاف بين الجنسين للمستفيدين والوكالات المشاركة في التنفيذ وبرامج محو الأمية.

(د) بما في ذلك تكاليف تعزيز المنظمات القاعدية.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

33 - **التوريد** – ستورد السلع والخدمات التي يمولها الصندوق وفقا للمبادئ التوجيهية للصندوق. وستورد المركبات والمعدات من خلال مناقصات تنافسية محلية. وسيتم أيضا والأحكام المدرجة في اتفاقية القرض التعاقد مع جهات القطاع الخاص التي يوكل إليها أمر الهندسة المدنية، ومع وكالات القطاع الخاص التي يوكل إليها أمر التنمية الريفية والمساعدة التقنية، وذلك وفقا لإجراءات المؤسسة المتعاونة وأحكام اتفاقية القرض.

34 - **الصرف** – سيجرى صرف كل المصروفات لقاء بيانات عنها مصدقة وفقا لما يحدد بالتشاور مع الصندوق، والمؤسسة المتعاونة، والحكومة. سيفتح المقترض ويمسك حسابا خاصا في البنك المركزي للسلفادور. وستخصص أموال البرنامج سنويا، بالاستناد إلى خطة عمل سنوية تقرها اللجنة التوجيهية للبرنامج. ويكون على وزارة الزراعة والثروة الحيوانية أن تقدم وثائق عن مصروفات البرنامج إلى المؤسسة المتعاونة، ولهذه أن تدقق في استيفاء شروط صرف المصروفات وشروط الموافقة على المصروفات المطلوبة من الصندوق.

35 - **الحسابات ومراجعتها** – بعد نفاذ القرض، يضع البرنامج نظامه الخاص للمحاسبة والمراقبة الداخلية، تصممه وتجريه شركة متخصصة في المحاسبة. وتمسك الحسابات تبعا لعناصر البرنامج ولبنود الإنفاق وتبعا للإجراءات الحكومية في تصنيف النفقات. وتستأجر شركة خارجية لمراجعة الحسابات تكون مقبولة لدى الصندوق، لتقوم بمراجعات سنوية للشؤون المالية والإدارية، ويُموّلها البرنامج. وتمسك الوكالات المتعاقدة الأخرى حسابات مستقلة للنفقات ذات الصلة بالبرنامج.

واو – التنظيم والإدارة

36 - ستتولى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية مسؤولية تنفيذ البرنامج إجمالا. وسيساند الصندوق والبنك الدولي تصميم وإنشاء بنية مؤسسية جديدة ودائمة داخل وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، تكون مسؤولة عن النهوض بالتنمية الريفية والزراعية وبالتخفيف من وطأة الفقر. وابتداء، يتولى مكتب تنسيق المشاريع التابع لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية إدارة البرنامج مثلما يفعل بخصوص مشاريع الصندوق الجارية في السلفادور. ثم تتولى المؤسسة الجديدة إدارة البرنامج وتنفيذه، بعدما يتم إنشاؤها بصورة قانونية.

37 - وفي خطوة أولى من تصميم إطار العمل المؤسسي، سيُنشئ البرنامج لجنته التوجيهية بالاستناد إلى قاعدة عريضة، بحيث تشارك فيها المؤسسات الحكومية المسؤولة عن التنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر، ومؤسسات خاصة مشهود لها بخبرة واسعة في مجال التنمية الريفية والزراعية. وهذه اللجنة التوجيهية للبرنامج، التي سيرأسها وزير الاقتصاد، ستضم وزير الزراعة والثروة الحيوانية، ورئيس البنك المتعدد القطاعات، ومدير المجلس الوطني للتنمية، ومدير صندوق الاستثمارات الاجتماعية للتنمية المحلية، وممثلين عن مؤسستين من القطاع الخاص هما: مؤسسة السلفادور الإنمائية والمؤسسة الإنمائية الوطنية. وستجتمع اللجنة التوجيهية للبرنامج مرتين على الأقل في

السنة، وتكون مسؤولة عن استعراض واعتماد التقرير السنوي عن البرنامج والحسابات المراجَعَة وعن التوجيه الإجمالي للبرنامج.

38 - ستنشأ وحدة لتنسيق البرنامج لامركزية، متمتعة بالاستقلال الذاتي إداريا وماليا، ومستمدة مسؤولياتها وسلطتها من وزارة الزراعة والثروة الحيوانية. وتكون مسؤولة مباشرة أمام اللجنة التوجيهية للبرنامج، عن الإدارة والإشراف على العمليات اليومية. وعن طريق عملية تنافسية، تختار اللجنة التوجيهية للبرنامج مديرا لها يلزم أن يكون مقبولا لدى الصندوق. وتستلزم هذه الوظيفة أن يشغلها مهني متدرب على إدارة الأعمال، وعارف بعلوم الزراعة والاقتصاد والاجتماع، وله خبرة عشر سنوات على الأقل في مجال التسويق الزراعي و/أو التنمية الريفية.

39 - يضطلع مدير البرنامج والمدير المعاون التقني للبرنامج وأخصائي بشؤون الإنصاف بين الجنسين باختيار الموظفين لوحدة تنسيق البرنامج. ويتلقى مدير البرنامج المساندة الإدارية من وحدة إدارية ووحدة مراقبة وتقييم. وتتولى وحدة تنسيق البرنامج إبرام العقود بشأن الخدمات الخارجية المتعلقة بتطور السوق وفهمه، والبنية الأساسية الريفية، والابتكارات التقنية في مجال الزراعة والمشاريع الصغيرة. وتتولى تسيير عمليات البرنامج الميدانية وحدتان تقنيتان متنقلتان، تتألف كلتاهما من أخصائيين اثنين في تحليل المشاريع. وستنشأ لجان في المحافظات تشارك فيها المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية، ورابطات منتجي السلع ومسوقيها، والسلطات المحلية، وتكون مهمتها إيجاد آليات ترابط وتنسيق بين خطة البرنامج والخطط المحلية (خطط البلديات و/أو المحافظات) فيما يتعلق بالإعمار والاستثمارات الإنتاجية والتنمية الريفية.

40 - وسيعتمد البرنامج استراتيجية على مستوى القطر ومستوى البرنامج معا، من أجل تعزيز المساواة في المشاركة، من جانب رجال ونساء الريف، في تنمية القطر الاقتصادية والاجتماعية. ففي الاستراتيجية القطرية سيقوم البرنامج بما يلي: (i) مساندة وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والمعهد السلفادوري للنهوض بالمرأة في تصميم وترويج تشريع منصف بين الجنسين خاص بالقطاع الزراعي؛ (ii) ترويج المنهجيات الميدانية المراعية للإنصاف بين الجنسين، المعمول بها في كافة مشاريع الصندوق الجاري تنفيذها داخل القطر، وتحسين هذه المنهجيات وتوحيد معاييرها؛ (iii) جعل التجربة السلفادورية في مجال الإنصاف بين الجنسين قدوة لمنطقة أمريكا الوسطى. ولهذا الغرض سيُنشئ البرنامج داخل وزارة الزراعة والثروة الحيوانية وحدة خاصة لمساندة وتعزيز الإنصاف بين الجنسين، يضطلع بمسؤوليتها أخصائي كبير في قضايا الإنصاف بين الجنسين، فيتولى تنفيذ ومراقبة الاستراتيجيات والأنشطة الخاصة بالإنصاف بين الجنسين في كافة المشاريع التي يمولها الصندوق داخل القطر، متعاونا مع البرنامج الإقليمي للصندوق الخاص بدمج استراتيجيات الإنصاف بين الجنسين وتوحيد اتجاهها في المشاريع التي يمولها الصندوق داخل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

41 - وسيشارك في عمل المراقبة والتقييم كل الجهات الفاعلة المنخرطة في أنشطة البرنامج. وتضطلع وحدة تنسيق البرنامج بمسؤولية تنسيق أنشطة المراقبة والتقييم، ويشاركها في العمل الوكالات الشريكة في التنفيذ والمنظمات القائمة على المجتمع المحلي، وفقا لمنهجية تشارك اجتماعي في المراجعة. وسيتركز نظام المراقبة والتقييم على قياس تأثير البرنامج، موجها عناية خاصة للإنصاف بين الجنسين، غير مقتصر على فرز البيانات بحسب الجنس، بل متجاوزا هذا

الفرز إلى قياس التقدم والتأثير اللذين يحرزهما كل عنصر من عناصر البرنامج في تقليل أوجه اللامساواة بين الجنسين، داخل منطقة البرنامج.

زاي - المبررات الاقتصادية

42 - سيشجع البرنامج اتخاذ تدابير غرضها إدخال المناطق الريفية للمحافظات الخمس المستهدفة في التيار الرئيسي لاقتصاد القطر. وستسهم أيضا أنشطته المتعلقة بالتدريب والتنمية الاقتصادية في تعزيز تقدير الذات عند السكان المستهدفين، ولا سيما النساء والشبيبة، وهذا بدوره سيسهم في تعزيز منظماتهم المحلية والاجتماعية والاقتصادية.

43 - وسيعزز البرنامج أيضا قاعدة الموارد الإنتاجية والبنية الأساسية لصالح 000 40 من أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء (رجالا ونساء) وأصحاب المشاريع الصغيرة وأُسر الأُجَراء. وسيزيد قدرات الموارد البشرية في منطقة البرنامج، عن طريق تدريب منهجي على المهارات وبمساندة توظيف 000 15 من شبيبة الريف. وسيستفيد مباشرة من المساعدات التقنية الزراعية نحو 400 21 شخص منهم على الأقل 400 8 امرأة. وسيستفيد فقراء الريف مباشرة من أموال الإعمار غير المطلوب سدادها التي ستُبذل في تحسين منشآت التعليم والرعاية الصحية وإصلاح البنية الأساسية الإنتاجية. وسيستفيد بصورة غير مباشرة نحو 000 50 شخص من الطرق والدروب والجسور الصغيرة التي ستُنشأ في الريف (فتحسِّن بقدر كبير الحصول على الخدمات الأساسية وعلى شبكة جيدة للنقل والمواصلات في منطقة البرنامج).

44 - **التمايز بين الجنسين** - نظرا للمظالم الاجتماعية والاقتصادية التي لازمت نساء الريف في السلفادور على مر التاريخ، ستنطوي أنشطة البرنامج جميعها على نهج وعنصر تركيز بشأن المساواة بين الجنسين. وسيمسك البرنامج بزمام المبادرة لتشجيع مشاركة الجماعات النسائية في كل أنشطته، بما فيها أنشطة الإعمار، والتدريب، والاستثمار، والمتاجر الصغيرة الريفية، والمشروعات الصغيرة. وسيروج البرنامج لتشريع جديد منصف بين الجنسين (فيما يتعلق، مثلا، بالحقوق في الأراضي، والري، والانتفاع بخدمات الدعم التقني)، عن طريق مساندته الوحدة المختصة بتعزيز ومساندة الإنصاف بين الجنسين، المشتركة بين وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والمعهد السلفادوري للنهوض بالمرأة. وسينفذ هذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع البرنامج الإقليمي للصندوق الخاص بدمج استراتيجيات الإنصاف بين الجنسين داخل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي الذي يموله الصندوق.

45 - وسيحقق البرنامج عند اكتمال تنفيذه زيادة في المساحة المزروعة تقدَّر بـ000 7 هكتار من مزارع الأشجار المثمرة، مما سيزيد بقدر كبير دخل أصحاب الحيازات الصغيرة، ويحسِّن في الوقت نفسه صون التربة وحفظ الماء في المناطق المتدهورة فيها طبيعة الأرض. وستولد المزارع النموذجية أكثر من مليون يوم عمل إضافي، ويخلق الإعمار أكثر من 000 7 وظيفة جديدة ثابتة، كما تخلق المشروعات الصغيرة ما مجموعه 200 4 وظيفة جديدة ثابتة. ويشير تحليل فوائد البرنامج الاقتصادية التراكمية إلى معدل عائد اقتصادي داخلي قدره 25 وصافي قيمته الحالية 85.1 مليون دولار أمريكي، مع نسبة ربح إلى التكاليف قدرها 1: 1.3.

حاء – المخاطر

46 - إن المخاطر التي يتعرض لها البرنامج ذات صلة بالتغيرات السياسية والمؤسسية التي قد تسبب تأخيرا في تصميم إطار مؤسسي جديد. وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على سياسات وأنشطة التنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر. لكن اللجنة التوجيهية للبرنامج، التي ترأسها وزارة الاقتصاد، ستوفر آليات للتنسيق بين القطاعات والمؤسسات على قدر من الكفاية يضمن المساندة المجدية لتنفيذ أنشطة البرنامج في مجال التنمية الريفية، كما يضمن الالتزام بالجدول الزمني للتنفيذ. وقد تنشأ أيضا مخاطر عن الفروق السياسية بين السلطات على مستوى الدوائر البلدية وسلطات الحكومة المركزية، الأمر الذي يؤثر على توازن أنشطة البرنامج. وستكون اللجان المحلية، المؤلفة من المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، محافل توفرٌ لعمليات البرنامج ولأنشطة المراقبة والتقييم التشارك والشفافية.

طاء – الأثر البيئي

47 - استنادا إلى مذكرة استكشاف بيئي دقيق أُعدّت في مرحلة التقدير، صنف البرنامج في الفئة باء. فالمساعدة التقنية الزراعية ستكون متسقة مع الممارسات السليمة من حيث صون التربة والماء والنبات، ومن حيث استخدام مبيدات الحشرات والأسمدة الكيميائية. وسيلتزم بالحيطة عند تقديم المساعدة لزراعة المحاصيل الدائمة والسنوية، لتجنب إزالة الأحراج وانجراف التربة. وسيشجع البرنامج الحفاظ على المناظر الطبيعية المدارية وشبه المدارية وإدارتها، عن طريق خدمات إرشادية وتقنيات ملائمة. وفي إسداء المشورة التقنية لأصحاب المشاريع الصغيرة، سيتجه السعي إلى تصحيح و/أو تجنب تلوّث البيئة بسبب تصريف النفايات. وسينسق البرنامج عمله بصورة وثيقة مع المشاريع والصناديق البيئية الحكومية الجارية في منطقته.

ياء – السمات الابتكارية

48 - للبرنامج أربع سمات ابتكارية هي: (i) استعمال آليات دقيقة لتحديد الأهداف، توائم مجموعات التدابير والأنشطة التي يأتي بها البرنامج مع قيود ومتطلبات كل جماعة فرعية من المستفيدين؛ (ii) استخدام المعلومات عن فرص السوق وعن الأسعار وغير ذلك من استطلاعات السوق مدخلا لخدمات الدعم التقني والموارد الاستثمارية التي يقدمها البرنامج؛ (iii) التدريب المنهجي للشبان والشابات على مهارات محددة لتلبية طلبات سوق العمل؛ (iv) الأخذ بتقنيات جديدة وأفضل ملاءمة في الصناعات الغذائية الريفية. ويكمن خلف هذه السمات الأربع ثلاثة عوامل دفع تنفيذية ابتكارية وهي: (i) تحسين نوعية الموارد البشرية، مع إيلاء عناية خاصة لتوحيد معاملة الجنسين؛ (ii) ترويج نهج في الأنشطة الإنتاجية يقوم على ترويج المنشآت الاقتصادية الصغيرة؛ (iii) مساندة ترميم البنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية تطلعا إلى تنمية طويلة الأجل.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

49 - تشـــكل اتفاقية القرض بين جمهورية السلفادور والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم علـــى أساســـها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية المهمة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

50 - وجمهوريـــة الســـلفادور مخولـــة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

51 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

52 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية السلفادور قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتهـــا خمسة عشر مليونا وســـتمائة وخمســـين ألـــف (15 650 000) وحـــدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 نوفمـــبر/تشرين الثاني 2041، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75٪) في السنة، وأن يخضـــع لأيـــة شـــروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

ملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2001)

1 - ستوقع حكومة السلفادور (من الآن فصاعدا "الحكومة") مع منظمة دولية عقدا لتوفير الخدمات بهدف ضمان تدفق كاف لحصيلة القرض. وسيكون توقيع هذه الاتفاقية مرهونا بتفويض مسبق من الصندوق.

2 - تقوم وحدة تنسيق البرنامج، في أقرب وقت ممكن بعد تاريخ نفاذ مفعول اتفاقية القرض على ألا يتعدى ذلك بأي حال من الأحول مضي 30 يوما من تاريخ سريان مفعولها، بفتح حساب للبرنامج بالدولار الأمريكي والإبقاء عليه في مصرف تختاره الحكومة ويوافق عليه الصندوق وذلك لعمليات البرنامج. وسيخول كل من مدير البرنامج والمدير الإداري لوحدة إدارة البرنامج معا بالصلاحية الكاملة لإدارة واستخدام هذا الحساب.

3 - بهدف تنفيذ البرنامج، ستضع الحكومة حصيلة القرض تحت تصرف وحدة إدارة البرنامج بما يتماشى مع خطط العمل السنوية والميزانيات السنوية والإجراءات المرعية في الحكومة المتعلقة بإدارة الأموال الأجنبية.

4 - وبالإضافة إلى حصيلة القرض، ستضع الحكومة تحت تصرف وحدة إدارة البرنامج وبأقرب وقت تقتضيه الحاجة، الأموال والتجهيزات والخدمات وغيرها من الموارد التي قد تكون مطلوبة من حين إلى آخر لتنفيذ البرنامج.

5 - (أ) تضمن الحكومة أن يسهم البرنامج تدريجيا بتقليص الفوارق بين الجنسين في منطقة المشروع. ولتحقيق هذه الغاية، سيدعم البرنامج إحداث وحدة تعزيز ومساندة الانصاف بين الجنسين تحت مسؤولية أخصائي رفيع المستوى في قضايا الإنصاف بين الجنسين. وسيكون هذا الأخصائي مسؤولا عن مساندة سياسات الإنصاف بين الجنسين وسيقترح منهجيات موحدة نموذجية ومثبتة لهذا الغرض، كما سيلعب دور حلقة الوصل مع البرنامج الإقليمي للصندوق الخاص بدمج استراتيجيات الإنصاف بين الجنسين داخل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وستكون الحكومة مسؤولة أيضا عن الإشراف على أنشطة أخصائي قضايا الإنصاف بين الجنسين الذي يعمل لصالح البرنامج.

(ب) تضمن الحكومة تنفيذ أنشطة الإنصاف بين الجنسين في البرنامج وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع الفرص المتاحة ضمن إطار البرنامج. وسيقوم أخصائي الإنصاف بين الجنسين بالإشراف على التدريب على قضايا الإنصاف بين الجنسين و/أو بناء الوعي بهذه القضايا المتاح للمنظمات المجتمعية ولأسر المستفيدين، وكذلك الإشراف على جميع أنشطة البرنامج الأخرى التي تتطلب مساواة واضحة بين الجنسين. ويجب أن تشكل النساء ما لا يقل عن 20 % من موظفي المؤسسات المتعاقد معها لأغراض المساعدة التقنية.

6 - تضمن الحكومة أن يتم اختيار الموظفين لملء جميع الوظائف في وحدة إدارة البرنامج وتعيينهم عن طريق استدراج عروض عامة، وأن يعكس هذا الاختيار مستو عال من الخبرة والمؤهلات المهنية. وبناء على استراتيجية البرنامج في الإنصاف بين الجنسين، فيجب أن تشغل النساء ما لا يقل عن 30% من الوظائف المهنية في البرنامج.

ملحق

7 - يحــق للصــندوق أن يعلق حق الحكومة في طلب سحوبات من حساب القرض كليا أو جزئيا إذا ما طرأ أي ظرف من الظروف التالية:

(أ) إذا مــا علق العمل بكتيب عمليات البرنامج أو أي من أحكامه، أو أبطل، أو لم يطبق، أو عدل، أو صــحح بأي شكل من الأشكال دون أخذ موافقة الصندوق المسبقة على ذلك، وإذا ما قرر الصندوق أن مــثل هــذا التعليق أو الإبطال أو عدم التطبيق أو التعديل أو التصحيح قد يؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة على البرنامج؛

(ب) إذا مــا علــق العمــل بــالقواعد التشغيلية لاستثمارات إعادة الإعمار أو القواعد التشغيلية لصندوق الاستثمار في التحديث الريفي أو أي من أحكامهما، أو أبطلت أو لم تطبق أو عدلت أو صححت بأي شــكل من الأشكال دون أخذ موافقة الصندوق المسبقة على ذلك، وإذا ما قرر الصندوق أن مثل هذا التعلــيق أو الإبطــال أو عدم التطبيق أو التعديل أو التصحيح قد يؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة على البرنامج.

8 - فيما يلي الشروط السابقة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن تقوم وزارة الزراعة والثروة الحيوانية باختيار مدير البرنامج على نحو يرتضيه الصندوق؛

(ب) أن تكون وحدة إدارة البرنامج قد أنشئت حسب الأصول على نحو يرتضيه الصندوق؛

(ج) أن تكون اتفاقية القرض قد وقعت حسب الأصول وأن يكون التوقيع والأداء المتعلق بذلك من طرف الحكومــة قــد رخص بهما حسب الأصول أو تم التصديق عليهما بواسطة كل الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛

(د) إن تكــون الحكومــة قد قدمت للصندوق رأيا قانونيا مؤيدا فيما يتعلق بالقضايا التي تتناولها اتفاقية القرض صادرا عن مستشار قانوني تختاره الحكومة على نحو يرتضيه الصندوق شكلا وموضوعا.

9 - فيما يلبي شروط الصرف من القرض:

(أ) لن تتم أية سحوبات من القرض ما لم يتم التوقيع حسب الأصول على عقد مع منظمة دولية كما هو وارد في الفقرة 1 أعلاه؛

(ب) لــن تتم أية سحوبات فيما يتعلق بالانفاقات الخاصة باستثمارات إعادة الإعمار ما لم يوافق الصندوق علــى القواعــد التشــغيلية لصــندوق استثمارات إعادة الإعمار، ولا فيما يتعلق بالاتفاقات الخاصة بصــندوق اســتثمارات التحديــث الريفــي ما لم يوافق الصندوق على القواعد التشغيلية لصندوق استثمارات التحديث الريفي.

ملحق

(ج) لـــن تـــتم أية سحوبات فيما يتعلق بالانفاقات الخاصة بالاتفاقيات بين وحدة إدارة البرنامج وكل من المعهـــد الســـلفادوري للإعـــداد المهني، والمجلس الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ووزارة التعليم، إلا بعد أخذ موافقة الصندوق المسبقة عليها.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

EL SALVADOR

Land area (km² thousand) 1997 1/	21	**GNI per capita (USD) 1999 4/**	1 920
Total population (million) 1999 4/	6.2	**Average annual real rate of growth of GNP per capita, 1990-98 2/**	3.2
Population density (people per km²) 1998 1/	292	**Average annual rate of inflation, 1990-98 2/**	8.9
Local currency	El Salvador Colon (SVC)	**Exchange rate: USD 1 =**	SVC 8.75

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate) 1980-98 1/	1.5	GDP (USD million) 1999 4/	12 467
Crude birth rate (per thousand people) 1998 1/	27	Average annual rate of growth of GDP 1/	
Crude death rate (per thousand people) 1998 1/	6	1980-90	0.2
Infant mortality rate (per thousand live births) 1998 1/	31	1990-98	5.2
Life expectancy at birth (years) 1998 1/	69		
		Sectoral distribution of GDP, 1998 1/	
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	1.8	% agriculture	12
Poor as % of total rural population 1/	56	% industry	28
Total labour force (million) 1998 1/	2.5	% manufacturing	22
Female labour force as % of total, 1998 1/	36	% services	60
		Consumption, 1998 1/	
Education		General government consumption (as % of GDP)	9
Primary school gross enrolment (% of relevant age group) 1997 1/	97	Private consumption (as % of GDP)	87
Adult literacy rate (% age 15 and above) 1998 3/	78	Gross domestic savings (as % of GDP)	4
Nutrition		**Balance of Payments (USD million)**	
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	2 562	Merchandise exports, 1998 1/	2 451
Prevalence of child malnutrition (height for age % of children under 5) 1992-98 1/	23	Merchandise imports, 1998 1/	3 718
Prevalence of child malnutrition (weight for age % of children under 5) 1992-98 1/	11	Balance of merchandise trade	-1 267
Health		Current account balances (USD million)	
Health expenditure, total (as % of GDP) 1990-98 1/	7.0	before official transfers, 1998 1/	-1 592
Physicians (per thousand people) 1990-98 1/	1.0	after official transfers, 1998 1/	-84
Percentage population without access to safe water 1990-98 3/	34	Foreign direct investment, 1998 1/	12
Percentage population without access to health services 1981-93 3/	n.a.		
Percentage population without access to sanitation 1990-98 3/	10		
		Government Finance	
Agriculture and Food		Overall budget surplus/deficit (including grants) (as % of GDP) 1997 1/	n.a.
Food imports as percentage of total merchandise imports 1998 1/	16	Total expenditure (% of GDP) 1997 1/	n.a.
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 1995-97 1/	1 450	Total external debt (USD million) 1998 1/	3 633
Food production index (1989-91=100) 1996-98 1/	111.3	Present value of debt (as % of GNP) 1998 1/	27
		Total debt service (% of exports of goods and services) 1998 1/	10.4
Land Use			
Arable land as % of land area, 1997 1/	27.3	Nominal lending rate of banks, 1998 1/	15.0
Forest area (km² thousand) 1995 1/	1	Nominal deposit rate of banks, 1998 1/	10.3
Forest area as % of total land area, 1995 1/	5.1		
Irrigated land as % of cropland, 1995-97 1/	14.5		

n.a. not available.
a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Report*, 2000
2/ World Bank, *Atlas*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
4/ World Bank, *World Development Indicators database*, 2001

PREVIOUS IFAD LOANS TO EL SALVADOR

Programme Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Denominated Currency	Approved Loan/Grant Amount	Disbursement (as % of approved amount)
Agricultural Credit Project for Phase III of a Programme	IDB	IDB	I	12 Dec 84	26 Sep 85	30 Jun 90	L - I - 163 - ES	SDR	5 050 000	100
Smallholders' Agricultural Development Project in the Paracentral Region	IFAD	BCIE	I	02 Oct 90	30 Nov 92	30 Jun 01	G - I - 502 - SV	USD	14 000	58
Smallholders' Agricultural Development Project in the Paracentral Region	IFAD	BCIE	I	02 Oct 90	30 Nov 92	30 Jun 01	L - I - 267 - ES	SDR	6 500 000	97
Rehabilitation and Development Project for War-Torn Areas in the Department of Chalatenango	IFAD	UNOPS	I	03 Dec 92	08 Mar 94	31 Dec 02	L - I - 322 - ES	SDR	9 250 000	94
Rural Development Project for the North-Eastern Region	IFAD	UNOPS	I	04 Dec 97	21 May 99	30 Jun 05	L - I - 465 - SV	SDR	13 050 000	20
Rural Development Project for the Central Region (PRODAP-II)	IFAD	UNOPS	I	29 Apr 99	05 Apr 01	31 Dec 07	L - I - 508 - SV	SDR	9 550 000	

Note: BCIE = Central American Bank of Economic Integration
I = Intermediate

JUSTIFICATION AND RATIONALE FOR HIGHLY CONCESSIONAL TERMS

1. Two earthquakes of catastrophic proportions hit the Republic of El Salvador in January and February 2001. According to the National Emergency Committee (COEN), the combined effect of both phenomena caused the death of over 1 200 people and injuries to 6 500. More than 1.6 million people were affected; and a total of 252 000 houses were damaged, of which 164 000 were uninhabitable. An evaluation by the General Directorate of Statistics and Census indicated that 144 public health facilities and 1 566 schools were damaged.

2. The earthquakes in October 1988, torrential rains brought by Hurricane Mitch flooded 65 200 hectares (ha) causing losses in 20% of planted crops. Human losses were 374 persons, and 60 000 people were left homeless. The country had not recovered from these effects when the earthquakes of 2001 hit most of the country in two consecutive months.

3. According to the United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), total earthquake-related losses amounted to USD 1.6 billion (Table 1). This was equivalent to 12% of the country's gross domestic product (GDP), 43.5% of its exports, 29.3% of its imports or 42.3% of its gross capital formation in 2000. A GDP growth of 0.9% has been forecast for 2001, down from a pre-earthquake estimate of 3.5% and causing a reduction of 13% in per capita GDP. These figures underline the challenges faced by the country's fiscal and external accounts and the risk of reducing public expenditures devoted to poverty alleviation programmes. The World Bank and the International Monetary Fund (IMF) have estimated higher economic losses, totalling USD 1.9 billion.

Table 1: Summary of Earthquake Related Economic Damages
(USD'000)

Sector	13 January	13 February	Total
Social	471.7	145	616.7
Education	153.2	57.3	210.5
Health	61.3	11.1	72.4
Housing	257.2	76.6	333.8
Infrastructure	398	74.3	472.3
Electricity	6.4	10	16.4
Water and sewage	16.3	6.8	23.1
Transport	375.3	57.5	432.8
Productive	275.2	64.1	339.3
Agriculture and fisheries	85.5	7.6	93.1
Industry, commerce and tourism	189.7	56.5	246.2
Environment	67.5	35	102.5
Other losses	42.9	30.1	73
Total	**1 255.3**	**348.5**	**1 603.8**

Source: ECLAC, 2001

4. The rural and semi-urban sectors, together with agricultural areas (especially small coffee plantations) were severely affected; small and microentrepreneurs were also affected, with a total loss of 19 900 small business and partial damage to 23 000. Infrastructure, processing capacity and commercial activities were lost.

5. According to the United Nations Development Programme (UNDP), over 225 000 non-poor Salvadorians (3.6% of the country's population) are now poor, while 200 000 poor have became extremely poor. Total poverty has increased by 5.2 % (Table 2).

Table 2: Effects of the Earthquakes on Poverty and Extreme Poverty
(in % of total population)

Location	Pre-Earthquake		Post-Earthquake		Variation in %	
	Extreme	Total	Extreme	Total	Extreme	Total
Rural	30.9	61.2	35.8	66.4	4.9	5.2
Urban	12.2	37.6	14.5	40.2	2.2	2.6
Total	20.1	47.5	23.4	51.2	3.3	3.7

Source: UNDP, 2001.

6. Total reconstruction expenditures equal USD 1.94 billion (about 14% of GDP), and it is estimated that the country will require new investments of over USD 390 million over the next five years. Meeting reconstruction costs will be possible only if external resources are obtained through grants and/or loans under preferential conditions.

7. During 2000, remittances from Salvadorians living abroad totalled USD 1 750.7 million, equivalent to 13% of GDP. Because of declines in the United States economy, worsened by the effects of the terrorist attacks of 11 September 2001, remittances are expected to fall sharply. This situation will reduce the income of 2.3 million Salvadorians who depend on relatives living in the United States. By end September 2001, a reduction of 6.1% in the total amount of remittances had already occurred. Thus, not only will the country be facing a significant reduction in an important source of foreign currency, but families will also have their household income greatly reduced.

8. Obtaining resources to fund a national reconstruction plan will need to be coupled with prudent fiscal policies. At the same time, to mitigate risks of macroeconomic instability, financial reserves must remain at an adequate level and the long-term sustainability of the country's external debt assured.

9. The IMF concluded that the Government of El Salvador could afford to borrow a significant share of the reconstruction expenses, provided the new loans are at sufficiently long maturity. Nonetheless, it is estimated that the Government will face a sizeable debt-service burden of about 30% of government current revenues.

10. Taking into account the above elements, assistance in the form of grants or highly concessional loans will be essential to help the Government of El Salvador to channel more resources to the reconstruction effort and other social spending, while keeping its debt-servicing costs under control.

LOGICAL FRAMEWORK

OBJECTIVES	TARGETS [1]	INDICATORS	MEANS OF VERIFICATION	ASSUMPTIONS
DEVELOPMENT OBJECTIVE To improve in a sustainable manner the social and economic conditions of the rural poor population in the programme area.				• The national policy for poverty mitigation will be implemented, and there are no conflicting economical policies.
PROGRAMME OBJECTIVE Effective economic integration of the target population in regional and national context, through improvement of their capacities to access markets and business opportunities.	The programme will benefit 40 000 adult and young poor rural men and women directly, and 50 000 indirectly; in five departments, covering 47 municipalities.	• Income of men and women increased. • No. of new producers' associations increased. • Family income sources diversified and improved. • No. of municipalities reached. • No. of municipalities with development plans in relation to the total number of municipalities reached by the programme.	• Baseline study. • Biannual evaluations (subcontracted). • Mid-term and final evaluation reports. • IFAD and cooperating institution's supervision mission reports. • National statistics.	• There will be synergy between activities of the World Bank and IFAD, which will each reach different target groups but with a coherent joint strategy. • The vision and strategies of projects in the area are coherent with the principles of the programme. • The passive and expectant attitude of the target group can be changed. • Producers and microenterprises will be competitive enough to enter the market. • Credit funds will be accessible to the target population.

[1] The targets mentioned in the logical framework are general indications referring to programme beneficiaries. Final and detailed targets, measuring the programme's progress by established indicators, will be defined on the basis of the findings of the baseline study to be carried out in PY1.

Component 1: Reconstruction **Objective: Reconstruction of roads and social infrastructure damaged and destroyed by the earthquakes.**				
Expected Result 1: Local organizations[2] and local authorities with capacity to elaborate and negotiate proposals for reconstruction and other programme components.		• Increased participation of women in decision-making within the local organizations, by type of local organization. • Increased access of women to paid labour in reconstruction activities. • Level of cofinancing of local organizations' activities, by type of activity. • Increased cofinancing sources. • Increased quality of proposals presented by local organizations. • Increased percentage of approved proposals in relation to the total number of requests, by type of activity.	• Baseline study. • Biannual evaluations (subcontracted). • Operational plan and three-monthly reports from co-executing agencies. • Cross evaluation. • Operational plan of local organizations and self-evaluation. • Social audit.	
Expected Result 2: Road and social infrastructure works subcontracted, implemented, evaluated and maintained with the participation of the beneficiaries.		• Increased accessibility to municipalities and communities where roads have been damaged by the earthquakes. • Social infrastructure[3] in communities damaged by the earthquakes rehabilitated. • New social infrastructure cofinanced and constructed, in response to local demand.	• Baseline study. • Biannual evaluations (subcontracted). • Operational plan and three-monthly reports from co-executing agencies. • FISDL reports. • Reports from participatory workshops. • Local development plans.	• Agreements with FISDL and other cofinancing institutions will be implemented for activities outside the reach of the programme (because of amount or type of activity).
Expected Result 3: Local organizations assisted in negotiating funds for the improvement of rural housing with, for instance, the housing ministry or the *Fondo Nacional de Vivienda Popular* (FONAVIPO).		• Annual increasing of the percentage of feasibility studies resulting in investments.	• FONAVIPO and housing ministry reports. • Operational plan and three-monthly reports from co-executing agencies. • FISDL reports.	• The mechanism for decision-making of the reconstruction fund will allow for transparent, decentralized and a-political decisions.

[2] CBOs, ADESCOs, cooperatives, producers' associations, irrigation associations, interest groups, etc.

[3] Schools, health posts, communal centres, drinking water, drainage, day-care centres, etc.

Component 2: Rural Modernization **Objective: To develop, improve and strengthen economically competitive local organizations and entrepreneurial capacities, so that they can take advantage of labour market and business opportunities.**				
Expected Result 1: Existing local organizations [4] consolidated and new ones identified.		• Annual increase in the number of local organizations reached by the programme. • Increased number of organized beneficiaries. • Increased active participation (presence, opinion, decision-making) in local organizations, by sex. • Increased self-esteem of rural men and women.	• Baseline study. • Biannual evaluations. • Operational plan and three-monthly reports from co-executing agencies and PCU. • Operational plan of local organizations and self-evaluation.	
Expected Result 2: Local organizations with the capacity to elaborate and negotiate sound proposals[5] to the modernization and other funds.		• Increased percentage of proposals approved and successfully implemented in relation to the total number of requests, by type of activity.	• Operational plan and three-monthly reports from co-executing agencies and PCU. • Reports from participatory workshops. • Local development plans. • Cross-evaluation. • Operational plan of local organizations and self-evaluation.	• The passive and expectant attitude of the target group can be changed.
Expected Result 3: Productive infrastructure subcontracted, implemented, evaluated with the participation of the beneficiaries.		• Increased level of cofinancing of local organizations activities, by type of activity. • Funding sources for cofinancing diversified. • Productive infrastructure, by type (irrigation, soil conservation, constructions, others) rehabilitated or constructed, responding to local demand.	• Baseline study. • Biannual evaluations. • Operational plan and three-monthly reports from co-executing agencies and PCU. • Reports from participatory workshops. • Local development plans and operational plans of local organizations. • Social audit.	• There is access to other sources for (co)financing.

[4] Economically, technically, ecologically and socially sound.

Cont. Component 2: Rural Modernization **Objective: To develop, improve and strengthen economically competitive local organizations and entrepreneurial capacities, so that they can take advantage of labour market and businesses opportunities.**				
Expected Result 4: Business opportunities and marketing of agricultural and non-agricultural products improved or identified, disseminated, validated and used, through an improved system of marketing intelligence.		• New products introduced in the market. • Innovative processing techniques identified. • Innovative processing opportunities made use of and implemented. • New market opportunities identified.	• Baseline study. • Biannual evaluations. • Operational plan and reports from marketing unit/PCU.	• Credit funds will be accessible to the target population. • The feedback mechanism from the marketing intelligence unit will allow and increase access of the target population to the information.
Expected Result 5: Local existing production and processing techniques and existing marketing of agricultural and non-agricultural products, improved and integrated in the market.	18 000 producers (40% women and 60% men) and 2 500 existing businesses and microenterprises[5] benefited.	• Increased number of producers receiving higher prices for their marketed agricultural and non-agricultural products, by sex. • Marketing channels for the marketing of agricultural and non-agricultural products increased. • Increased number of existing businesses that enter the formal marketing circuit, by sex of the owner. • Increased number of producers leasing land who organize themselves in order to buy agricultural inputs and sell their products together. • Increased capacity of the Ministry of Agriculture (for instance *Escuela Nacional de Agricultura* (ENA) and Centro Nacional de Tecnología Agropecuaria y Forestal (CENTA)) to provide technical assistance to entrepreneurs.	• Baseline study. • Biannual evaluations. • Operational plan and three-monthly reports from co-executing agencies. • Operational plan and reports from marketing unit/PCU. • Cross-Evaluation. • Reports from MAG, CENTA, etc.	
Expected Result 6: Innovative agricultural and non-agricultural production, processing and marketing processes identified, evaluated and implemented, resulting in new businesses.	1 700 new businesses established (30% managed by men and 70% by women).	• Increased amount of raw material processed, by type of raw material. • Increased number of value-added microenterprises, by type of product[6], by sex of the owner. • Increased number of microenterprises that diversify the final processed products, by sex of the owner. • Annual increase of 15% in sales of businesses and microenterprises, by sex of the owner. • 60% of new businesses enter the formal market circuit, by sex of the owner. • Increased number of co-executing agencies providing technical assistance in processing techniques. • Increased capacity of CONAMYPE to provide information regarding rural enterprises to co-executing agencies.	• Baseline study. • Biannual evaluations. • Operational plan and three-monthly reports from co-executing agencies. • Operational plan and reports from marketing unit/PCU. • Cross-evaluation. • Reports from CONAMYPE, etc.	• Security problems and crime rates will not further increase and negatively influence the climate for investments in rural areas. • The institutional and legal context with regard to the development and formalization of rural enterprises will be strengthened.

[5] Food processing, handicrafts, and others.
[6] Vegetables, fruits, dairy products, coffee and fish.

Cont. Component 2: Rural Modernization **Objective: To develop, improve and strengthen economically competitive local organizations and entrepreneurial capacities, in order to take advantage of labour market and businesses opportunities.**				
Expected Result 7: Young men and women integrated in the labour market, through specific skills training and work placement.	15 000 young people trained in specific skills (50% men and 50% women).	• Increased number of young people received skills training, by type and sex. • Increased percentage of young people trained and inserted in the labour market, in relation to the total number of young people trained, by sex. • Increased number of jobs created, by type, by sex.	• Baseline study. • Biannual evaluations. • Operational plan and three-monthly reports from co-executing agencies and PCU. • INSAFORP reports.	• Labour market for specific skills is not saturated.
Component 3: Institutional Strengthening of the Ministry of Agriculture and Livestock **Objective: To improve the institutional framework for rural development programmes and modernization of agricultural and livestock development, and rural poverty reduction.**				
Expected Result 1: Long-term rural development programme cofinanced by the World Bank, IFAD and MAG.		Development Programme operational.	• Reports from MAG. • IFAD and World Bank reports and documents.	• IFAD and World Bank work together towards institutional strengthening of MAG, through cofinancing and the use of coherent development strategies.
Expected Result 2: New institutional structures in the private and public sector contribute to the planning and implementation of flexible and efficient rural development programmes.		• Institutional structure designed.	• Three-monthly reports from PCU. • Reports from MAG.	
Expected Result 3: Flexible and efficient rural development programmes are being executed through the new operational institutional structure.		• Increased coordination between MAG and other ministries relevant to rural development. • Increased rural development actions created by MAG.	• Three-monthly reports from PCU. • Reports from MAG.	
Expected Result 4: Gender equity unit in MAG strengthened and consolidated in order to integrate gender equity in the Ministry's policies and instruments (operational and legal), and to strengthen from within MAG, the ISDEMU and provide technical assistance to IFAD projects.		• Experiences from IFAD projects are systematized and exchanged on an annual basis. • Increased methodological and strategical coherency among IFAD projects. • Increase in the number of policies and instruments where gender equity has been integrated. • Gender equity integrated in the next agricultural census and in a MAG statistics. • Increased acceptance in MAG departments of the importance of gender equity. • Increase in the number of times/year ISDEMU provides assistance to MAG.	• Three-monthly reports from PCU. • Reports from ISDEMU, MAG. • Interviews with personnel from IFAD projects and departments within MAG. • Operational plan of the gender unit strengthening and support.	

Programme Coordination **Objective: Provide operational, administrative, monitoring and evaluation support to programme activities and ensure the implementation of general programme strategy and interconnected issues, such as gender equity and environment.**				
Expected Result 1: The selection, approval and evaluation of proposals to the reconstruction and modernization funds will be implemented through participatory processes and instruments.		• 10% of the organizations presenting proposals enter the 'fast-track mode' (improvement of current economic activities). • 30% of the organizations presenting proposals enter the 'technical assistance mode' (development of innovative ideas). • 60% of the organizations enter the 'consolidation and formation of organization mode' (do not yet present proposals). • 40% of organizations come out of the 'consolidation and formation mode' and present proposals to the Fund. • Increased number of Development Plans. • Increased capacity of the PCU and local organization to negotiate with other funding sources. • Participatory workshops and local selection committees function better each year. • Increased capacity of local organization to carry out self-evaluations and cross-evaluations.	• Baseline study. • Biannual evaluations. • Operational plan and three-monthly reports from co-executing agencies. • Consolidated reports from the M&E unit. • Financial reports. • Social audit.	• The mechanisms used by the funds will promote flexible, transparent, participatory and gender equitable processes. • The PCU has a proactive attitude.
Expected Result 2: Communication strategy designed and implemented.		• Increased number of authorities (municipal, parliament, MAG, other ministries) well informed about the programme. • Increased number of men and women beneficiaries of the programme's target group with knowledge about the programme strategy and benefits, and about how to access the funds.	• Biannual evaluations. • Operational plan and PCU reports. • Interviews.	• There is coherency between the communication strategies and other IFAD projects in El Salvador.
Expected Result 3: Economic gender-related inequities existing in the programme area decreased.		• Decrease in the existing gender differences regarding: a) number of businesses managed by men and women in formal marketing circuits. b) profitability of men and women managed businesses. c) levels of men and women participation in productive organizations. d) access to technical assistance provided to men and women producers. e) access by men and women to productive resources.	• Baseline study. • Biannual evaluations. • Operational plan and three-monthly reports from co-executing agencies and PCU. • Case studies. • Self-evaluations local organizations.	

Cont. Programme Coordination **Objective: Provide operational, administrative, monitoring and evaluation support to programme activities and ensure the implementation of general programme strategy and interconnected issues, such as gender equity and environment.**				
Expected Result 4: M&E system functioning as management instrument to redirect programme strategies and measure progress and impact of programme actions.		• Co-executing agencies, PCU and local organizations use the recommendations offered by the M&E Unit.	• Biannual evaluations. • Operational plan and three-monthly reports from co-executing agencies and PCU. • Reports from and interviews with OCP/MAG. • Self-evaluation local organizations.	
Expected Result 5: Selected and contracted co-executing agencies offer high-quality services with a gender-equity perspective to local organizations.		• Increased diversification of co-executing agencies. • Increased number of local organizations wishing to renew contracts with co-executing agencies.	• Three-monthly reports from co-executing agencies. • Reports from Zonal Offices and PCU. • Self-evaluation co-executing agencies. • Cross-evaluation.	• The Co-executing Agencies have the operational capacity to comply with their contracts. • There will be no concentration in only a few co-executing agencies.
Expected Result 6: Agreements with projects and institutions in the programme area established.		• Increased coordination activities and co-financing of development plans. • Active participation in the inter-programme committee.	• Three-monthly reports from PCU. • Biannual evaluations. • Agreements.	
Expected Result 7: Programme steering committee established and functioning.		• Increased coordination of activities between IFAD projects and MAG. • Increased strategical coherency of IFAD projects.	• Meeting minutes. • Biannual evaluations.	

APPENDIX V

ORGANIZATION AND MANAGEMENT

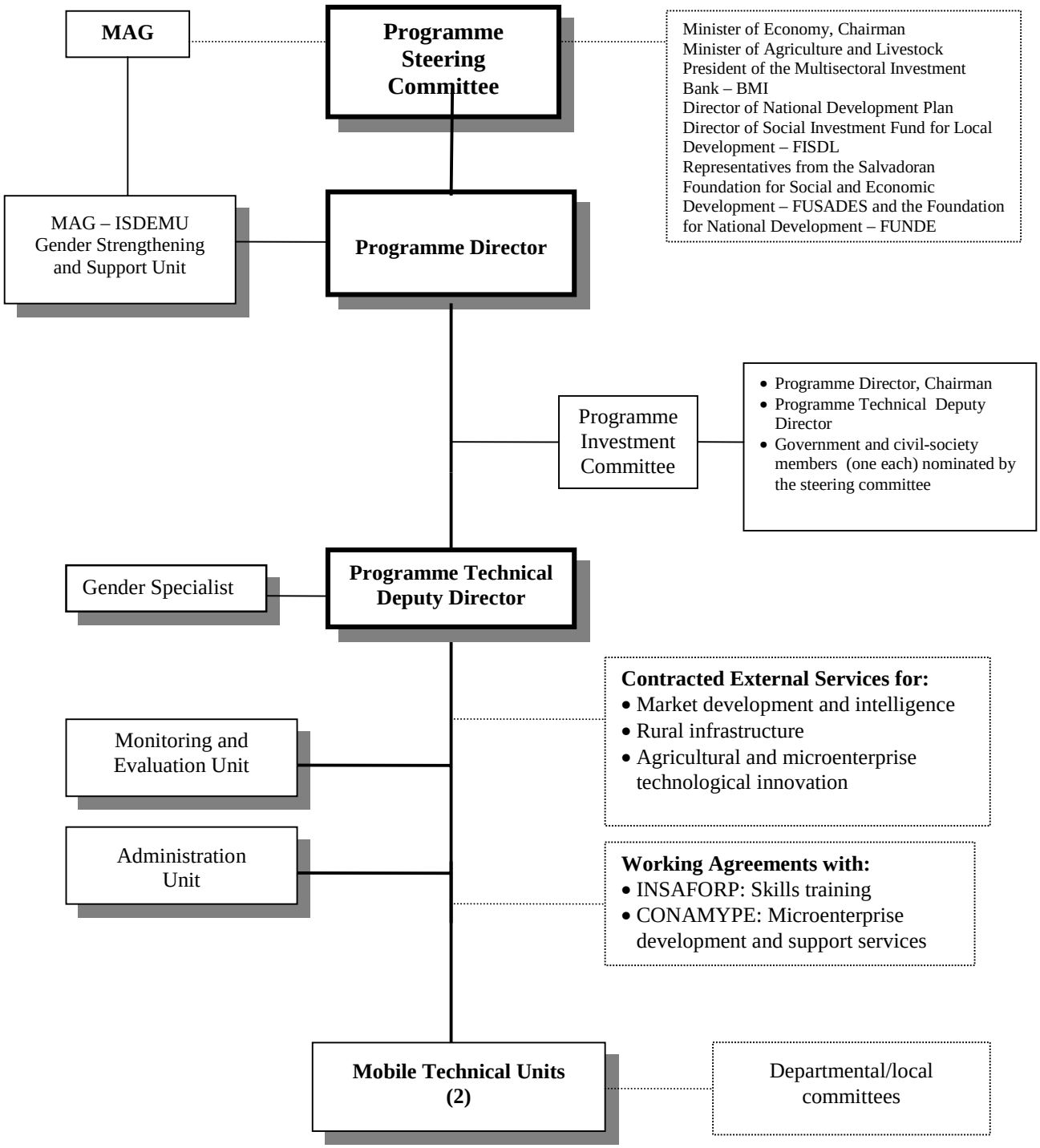

APPENDIX VI

MATRIX OF POVERTY DETERMINANTS AND REQUIRED PROGRAMME ACTIONS

IFAD Target Group	Poverty Determinant	Effects	Required Programme Actions
Landless farmers and rural youth	Low level of human capital	Low self-esteem	• Education and training* • Empowerment*
		Illiteracy	• Basic education*
	Low level of social capital	Low organizational capacity	• Training in organization and management
		Social and political exclusion	• Training in participatory rural development* • Strengthening grass-roots social organizations*
	Low labour skills	Low income-generating capacity	• Skills training
		Low productive and marketing skills	• Training* • Microenterprise production and marketing support services*
		High transaction costs	• Promotion of microenterprise productive and marketing economic organizations*
	Earthquake effects	Destruction/damage to houses	• Support to access the Government's housing construction programmes
		Destruction/damage to social, transportation and rural infrastructure	• Reconstruction component
Subsistence and small poor farmers	Low level of productive assets	Low income-generating capacity	• Marketing support services* • Market-oriented agricultural and non-agricultural demand-led supporting services* • Adapted technology
		High transaction costs	• Promotion of productive and marketing economic organizations*
		Low level of access to financial resources	• Rural modernization component* • Support to access current and new** rural financial services
	Degraded natural resources	Low productivity and limited sustainability	• Support to access government's natural resource management programmes • Environmentally sensitive productive technologies
	Earthquake effects	Destruction/damage to social, transportation and rural infrastructure	• Reconstruction component
WORLD BANK Target Group			
Medium-size commercial farmers* **	- Low levels of productive/ innovative production - Destruction/damage to transportation and rural infrastructure	Low profit-generating capacity	• Marketing support services • Market oriented agricultural and non-agricultural demand-led supporting services • Adapted technology
		High transaction costs	• Strengthening productive and marketing local economic organizations
		Level of financial resources	• Rural productive investment

***** With particular emphasis on rural women.
****** To be established after a study on beneficiary access to rural financial services in PY3.
******* To be supported by parallel financing by a World Bank operation in El Salvador.